الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العالي

جامعة 8 ماي 45- قالمة-

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية

قسم التاريخ

السياسة المالية والضريبية وأثرها على الوضع الاقتصادي للجزائريين 1870- 1914

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:

لينة غجاتي

ريان سيساوي

إشراف الدكتورة:

خميسة أمدور

لجنة المناقشة:

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
سعاد بولجويجة	أستاذ محاضر أ	رئيسا	جامعة 8ماي45 قالمة
خميسة أمدور	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقرّراً	جامعة 8ماي45 قالمة
كوثر هاشمي	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة 8ماي45 قالمة

السنة الجامعية 2022/ 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــر وعرفـــان

قال الله تعالى: "ولئن شكرتم لأزيدكم".

قال الرّسول صلّى الله عليه وسلّم: " من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير للدكتورة "خميسة مدور" التي أشرفت على هذا العمل، فكانت خير مرشد لنا، نموذج للعلم والمعرفة ، دائمة التشجيع والدعم، ساعدتنا بآرائها، وتوجيهاتها وملاحظاتها القيمة، فكل كلمات الشكر لا توفيها حقها ولها منا أخلص الاحترام والتقدير، متمنين لها دوام الصحة والعافية والمزيد من النجاح العلمي.

كما نتوجه بالشكر لكل من مد لنا يد العون والمساعدة في إخراج هذا العمل، لكل من أفادنا ووجّهنا ولو بكلمة طيبة .

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي ونور أخر شمعة من مشواري الدراسي للحبيب الذي أقتدي به والنور الذي أبصر به رسولنا الحبيب محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى أحق الناس على قلبي والذي رضاهما هو غايتي ودعائهما متواصل في حضوري وغيابي.

إلى جنة الله في الأرض ومنبع الدفء والحنان ..أمي الغالية

إلى الجسر الصاعد بي إلى الجنة، إلى مثلي الأعلى الذي أحمل اسمه.. أبي الغالي

إلى شموع حياتي وقوتي في هذه الحياة ..إخوتي فتحي وقصي

إلى الصديقة والأخت رفيقة الدرب منذ الصغر هناء عبطوط.

إلى من تحلّوا بالإيخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء، ينابيع الصدق الصافي، صديقاتي : فاطمة، هديل، مروى، حفصة.

لينا نجاتي

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى:

إلى من وضعتني على طريق الحياة وغرست فينا حب العلم، وحرصت على تعليمي بصبرها وتضحيتها، ومن كان دعائها سر نجاحي..أمي حفظك الله لي.

إلى الإنسان صاحب الوجه الطيب ..الذي سعى على تعليمي وتربيتي، الذي لم يبخل علينا أبدا..أبي أطال الله في عمرك.

إلى أنسي وسندي ..أخي أولا وثانيا وثالثا وعاشرا وأخيرا ، دمتي لي شيئا جميلا لا ينتهي ولا يغيب.

إلى أصدقائي الذين أشهد لهم بأنهم نعم الرفقاء في كل الأمور.

إلى جميع أستاذتي الأفاضل الذين أكن لهم كل التقدير والاحترام .

ريان سيساوي

قائمــة المختصرات

❖ **المختصرات باللغة الفرنسية:**

الرمز	الشــرح
OP. cit	Orera- Citato (auvrage cite)
P	Page
G,G,A	Gouvernements General Algérie
C,S,G,A	Conseil Superieur du Governement d'Algérie
M,F,F	Ministres de France de Finances

مقدمـــــة

بعد أن نجحت الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830، بدأت سلطات الاحتلال في تطبيق سياستها الاستعمارية المتعددة الأبعاد لبسط نفوذها وفرض هيمنتها من خلال السيطرة الواسعة عسكريا ومدنيا، فشرعت في التنظيم وهيكلة الأجهزة لضمان بقائه واستغلال خيرات وثروات البلاد، ومن أجل إرضاء المستوطنين لجأت السلطات الفرنسية لدمج فرنسا بالجزائر.

وهو ما ظهر واضحا مع بداية الحكم المدني ونهاية الحكم العسكري، سعت الإدارة الفرنسية لتجسيد معالم السياسة الاقتصادية لفرض سياسة مالية وضريبية تمثلت في إنشاء مؤسسات مالية تخدم الكولون وتسخير كل خيرات الجزائر لمصلحة المستعمر (الدولة الأم) وذلك بإرهاق الأهالي بالمنظومة الضريبية وأدت إلى آثار وخيمة أثرت على اقتصاد المجتمع الجزائري، عليه جاءت دراستنا هذه والموسومة ب "السياسة المالية والضريبية في الجزائر وأثرها على الوضع الاقتصادي للجزائريين من 1870-1914م".

وجاء اختيارنا لموضوع السياسة المالية والضريبية في الجزائر وأثرها الواسع على الوضع الاقتصادي الجزائري بين(1870_1914) لدوافع ذاتية وأخرى موضوعية، الذاتية تمثلت في الميول الشخصي نحو هذا الموضوع، البحث عن غاية السلطات الفرنسية التي اتبعتها من خلال هذه السياسة، الابتعاد عن ميدان الدراسات السابقة التي اختصت في دراسة الميدان العسكري والسياسي والتوجه نحو الميدان الاقتصادي الذي يؤثر على الميدان السياسي ، أما من الناحية الموضوعية فتتمثل في رغبتنا بالتعرف إلى أي مدى وصل المستوطنون بالاستقلال المالي بالجزائر، ودور الضرائب في خدمة الاقتصاد الفرنسي، وأيضا الرغبة في التعرف على الأثار المترتبة عن السياسة المالية.

تتمثل حدود الدراسة التي قمنا بها من(1870_1914) التي تعتبر مرحلة حاسمة في تاريخ الجزائر، بما فيها التحول من النظام العسكري للنظام المدني وفرض مجموعة من القوانين، والمراسيم التي بموجبها فرض الضرائب والغرامات الباهظة وتجريد الجزائريين من ممتلكاتهم، ومن هذا المنطلق تمحورت دراستنا حول الإشكالية الرئيسية التالية:

- **كيف طبقت السلطات الفرنسية سياستها المالية والضريبية في الجزائر، وفيما تمثلت أثارها على اقتصاد المجتمع الجزائري؟**

ويندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات أهمها:

- ماهي أهم الأسس التي اعتمدتها فرنسا لتجسيد نظامها المالي؟
- كيف ساهمت القوانين الفرنسية في تدعيم النظام المالي؟
- هل استطاعت فرنسا تحقيق مطالبها التي تسعى إليها من خلال القوانين الصادرة؟
- كيف كان النظام الضريبي في بداية الاحتلال؟ وهل استطاعت السلطات الفرنسية تطويره؟
- فيما تمثلت انعكاسات السياسة المالية والضريبية على اقتصاد المجتمع الجزائري؟
- كيف كان رد فعل الجزائريين من النظام الضريبي الفرنسي؟

للإجابة على هذه التساؤلات قسمنا بحثنا إلى أربعة فصول، مقدمة، خاتمة، الفصل الأول عنون ب "السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1830-1870" قسمناه إلى أربعة مباحث تحدثنا فيها عن مفهوم السياسة المالية، وكيف تأسس النظام المالي في الجزائر، والمراحل التي مرت بها السياسة المالية، وأهم المؤسسات خلال فترة 1830-1870.

أما الفصل الثاني فقد حمل عنوان "السياسة المالية في الجزائر من 1870-1914"، جاء فيه هو الأخر أربعة مباحث رصدنا فيه أهم التشريعات المالية خلال الفترة من 1870 إلى غاية 1914واللجان البرلمانية، كما ذكرنا المندوبيات المالية أو المعروفة بالمجالس المالية وعن دورها في النظام المالي وأخيرا تحدثنا عن تطور المؤسسات المالية الفرنسية في الجزائر 1870-1914.

أما الفصل الثالث فكان عنوانه "السياسة الضريبية الفرنسية في الجزائر"، قسمناه إلى ثلاثة مباحث تحدثنا عن الوضع الضريبي في لجزائر 1830-1914 وكيف تطورت السياسة الضريبية في الفترة من 1870-1914 وعن موقف الجزائريين من النظام الضريبي الفرنسي.

أما في ما يخص الفصل الرابع جاء بعنوان "أثار وانعكاسات السياسة المالية والضريبية الفرنسية في الجزائر" تخلله مبحثين الأثار والانعكاسات على المجتمع الكولوني، ثم ركزنا على أثارها وانعكاساتها على المجتمع الجزائري.

ولأن كل دراسة لابد أن تكون وفق منهج فيمكن القول أن المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج التاريخي، لأنه ضرورة لإبراز القيمة التاريخية للأحداث والتحقق من مصداقيتها، وكذا المنهج الوصفي الذي استعنا به في وصف الوقائع والأحداث المختلفة ثم المنهج المتبع هو المنهج التحليلي الذي يقوم على ربط الأحداث المختلقة وتحليلها.

ولمعالجة موضوعنا تم الاعتماد على مادة علمية متنوعة تمثلت في عدة مصادر ومراجع من بينها:

- كتاب le Régime Financier de l'Algérie

وهو على شكل أطروحة دكتوراه في العلوم السياسة والاقتصادية لسنة 1900 لكاتبه "جوزيف بودوت" joseph boudet والذي اعتمدنا عليه في مراحل النظام المالي وتطور السياسة المالية .

كتاب أحمد توفيق المدني كتاب الجزائر، والذي وقف على السياسة للمالية الفرنسية وتأثيرها لاسيما السلبية منها على المجتمع الجزائري.

أما المراجع أهمها: كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا لمؤلفه شارل روبير أجيرون وآخرون، أفادنا في القروض المالية، بالإضافة إلى الغالي غربي وآخرون كتاب العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد والذي أفادنا في الفصل الثالث الضرائب.

وبما أن كل بحث أكاديمي لا يخلو من العراقيل فقد واجهتنا في بحثنا العديد من الصعوبات نذكر منها: أغلب الدراسات المتخصصة في النظام المالي باللغة الأجنبية مما يتطلب المهارة والوقت الطويل، طبيعة الموضوع جديد لم يدرس عليه الكثيرون، رغم الجهد المبذول في سبيل هذا العمل، من اجل وضعه في الصورة التي هو عليها الآن.

وفي الأخير نتقدم بالشكر الجزيل والامتنان لكل من قدم لنا يد العون والمساعدة.

الفصل الأول:

السياسة المالية في الجزائر

1830- 1870

تمهيد:

تعتبر السياسة المالية من الأدوات التي تؤثر في النشاط الاقتصادي، كما تعتبر أسلوب عمل مالي تتبعه الدولة عن طريق الإيرادات والنفقات.

كان الاحتلال الفرنسي للجزائر منذ البداية يهدف إلى تحقيق وبسط النفوذ، حيث أنه أسس الاستثمار الفرنسي نظام مالي في الجزائر فبادروا بتأسيس مصالح إدارية، في الفترة من 1830-1870 كان نظام الحكم السائد هو النظام العسكري، كما مرت السياسة المالية بمراحل إضافة إلى إنشاء المؤسسات المالية بهدف السيطرة على الخزينة الجزائرية كالبنك الجزائري la banque de l Algérie .

المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية

تختلف أراء المفكرين والباحثين في مجال الاقتصاد والمالية العامة في إعطاء تعريف موحد للسياسة المالية حيث؛

أن مصطلح السياسة المالية اشتق بالأصل من الكلمة الفرنسية (fisc) والتي تعني حافظة النقود أو الخزانة، ويعني بالسياسة المالية هي المالية العامة وميزانية الدولة وقد تعزز استخدام هذا المصطلح الأكاديمي بشكل واسع[1].

كما تعرف أيضا بأنها برنامج تخططه الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث أثار مرغوبة وتجنب الأثار غير المرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع[2].

وهناك أيضا من عرفها بأنها السياسة التي تعنى بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام بوحداته المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية والإدارية، وما يستنتج هذا النشاط من أثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكييفا كميا لحجم الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة، في مقدمتها النهوض بالاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في قطاعات الاستقرار الوطني، وتحقيق العدالة الإجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات[3].

---

[1] عدنان داوود العذاري، "**السياسة المالية في العراق بين التجاهل ومتطلبات الإصلاح**"، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد56، 2020، ص 3.

[2] هشام محمد صفوة العمري، "**اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية**"، بغداد، مطبعة التعليم العالي، 1986، ص 443.

[3] سالكي سعاد، "**دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض دول المغرب العربي-**"، أطروحة مقدمة لنيل الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010، ص13.

كما تم التعبير عنها بأنها استخدام أنشطة حكومية مالية معينة في تنمية واستقرار الاقتصاد[1].

تعرف السياسة المالية على أنها" دور الحكومة في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتحصيلها لإيرادات يتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد وخاصة الإنفاق الحكومي على مجالات راس المال الاجتماعي "[2].

أما من وجهة نظر أخرى فتعرف السياسة المالية بأنها "مجموعة الإجراءات التي شهدت تعبئة الموارد المالية وتوزيعها واستخدامها لتنفيذ وظائف الدولة وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بعبارة أخرى فإنها تتضمن تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وتكييفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة"[3].

كما تعد السياسة المالية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية، فهي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى لتحققيها، وهي أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات، علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الإجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والتقليل من التفاوت بين الأفراد[4].

---

[1] السيد عيطية عبد الواحد، "**دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية**"، دار النهضة العربية، مصر، 1993، ص 22.

[2] لخضر مرغاد وفطوم حوحو (2015)، "**فعالية السياسات النقدية والمالية في أداء الأسواق المالية**"، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد3، جامعة المدية، ص7.

[3] لطيفة كلاخي(2017)، "**أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**"، دار وفاء، الإسكندرية، مصر، ص24.

[4] مسعود درواسي، "**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي** "، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص49.

وتعرف كذلك " بأنها الإجراءات التي تقم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام، مستخدمة بذلك الوسائل المالية العامة من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة[1]، وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

كما تعرف "أنها مجموعة القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي بأكثر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية معينة"[2].

وفي تعريف أخر هي عبارة عن مجموعة من المداخيل والمخرجات، تتفاعل فيما بينها عن طريق إجراءات عملية لتحقيق أهداف معينة، ويراعي مدى نجاح هذه الأهداف في تحقيقها على أرض الواقع، كذلك هي عبارة عن تجمع لأسواق مختلفة ومؤسسات مالية، ووظيفته الحفاظ على الموازنة بين الإيرادات والنفقات وتعد من أهم معايير قوة الدولة أو ضعفها، بحيث يظهر القوة الاقتصادية والسياسية لها[3].

[1] بوري محي الدين، "**دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر ما بين 2000-2010**"، أطروحة دكتوراه، سيدي بلعباس، 2017-2018، ص ص 28-29.

[2] المرجع نفسه، ص29.

[3] حامد عبد المجيد نزار، "**المالية العامة**"، الدار الجامعية للطبعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص24.

المبحث الثاني: تأسيس النظام المالي الفرنسي في الجزائر 1830-1870

كانت إدارة الشؤون الجزائرية كانت على الشكل التالي:

1- **المسؤول الإدارية والمالي المدني:** وهو المسؤول الأول عن القضايا المدنية والموظفين والمسائل الخاصة بالجزائر، يتم تعينه من طرف رئيس مجلس الوزراء[1].

2- **مسؤول وحدات الاحتلال في إفريقيا:** يشرف على كل ما يتعلق بالعمليات العسكرية وقضايا حفظ الأمن وحماية الممتلكات الفرنسية في إفريقيا.

3- **مسؤول الإدارة:** يشرف على وحدات الاحتلال في إفريقيا.

بسبب طبيعة الحكم العسكري الفرنسي وما أنجر عنه من كثرة الشكاوي والتهميش للمسؤولين المدنيين الفرنسيين، هذا ما دفع الحكومة الفرنسية إلى تشكيل لجنة إفريقية في 7 جويلية 1833 من أجل التحقق في الموضوع، وبعد التحقيق اقترحت اللجنة أن تحتفظ فرنسا بالجزائر وأطلقت عليه اسم الممتلكات الفرنسية في إفريقيا[2].

تشكلت لجنة ثانية برئاسة ديكارس حيث أكدت أعضاء اللجنة على بسط السيادة الفرنسية على القطر الجزائري.

قدمت اللجنة الثانية تقرير يشمل النقاط التالية:

- خلق منصب الحاكم العام بالجزائر واعتباره مسؤولا عن الشؤون المدنية والعسكرية.
- إعطاء صلاحيات للحاكم العام بإدخال عناصر جزائرية إلى المجلس البلدي.
- إنشاء ميزانية خاصة بالجزائر.
- تخفيض عدد أفراد الجيش إلى 21000 جندي[3].

بداية من صدور هذا التقرير أصبحت الجزائر تابعة إداريا إلى وزارة الحرب الفرنسية[4].

---

[1] عبد الوهاب بن خليف، "**الوجيز في تاريخ الجزائر من بداية الاحتلال الفرنسي إلى مجازر 8 ماي 1945**"، تقديم: سليم قلالة، ط1، دار بني مزعتة، الجزائر، 2005، ص 36.

[2] عبد الوهيب بن خليف، المرجع السابق ، ص 37.

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 122.

[4] المرجع نفسه، ص 123.

وبعد هذا أصبحت الجزائر تابعة إلى الحكم المدني في سنة 1970 فبدأت هذه الفترة من بعد الإطاحة بحكومة لويس نابليون بتاريخ 2 ديسمبر 1870.

يعد الاحتلال الفرنسي للجزائر من أكبر النماذج الاستعمارية الاستيطانية في تاريخ الاستعمار الأوروبي الحديث[1]، حيث كانت سياسة الاحتلال منذ البداية تهدف إلى بسط النفوذ الفرنسي في المنطقة، والاستيلاء على خيراتها وثرواتها، وبالتالي إيجاد منطقة نفوذ فرنسية وإخضاع السكان بالقوة لها، ولذلك عمد الاستعمار الفرنسي إلى تثبيت أركانه في الجزائر، عبر تنظيم مختلف الجوانب خاصة الاقتصادية منها، وهذا ما دفعه إلى إصدار مراسيم عدة لتنظيم الشأن المالي، مما يسهل عليه نهب الثروات والخيرات التي تزخر بها الجزائر[2].

لذا بادرت السلطات الفرنسية بعد احتلالها مباشرة، بتأسيس مصلحة إدارية وظيفتها مالية بحتة، وفق مرسوم ملكي يقضي بفصل النفقات المدنية عن العسكرية إلا أنها من حيث التسيير فهي تحت مسؤولية وزير الحرب، الإدارة المالية لها الحق في الرقابة على جميع الخدمات المدنية[3].

في إطار تنظيم الشأن المالي صدر مرسوم 1 سبتمبر 1834، الذي بموجبه تم إنشاء حكومة خاصة بالممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا، ثم تم مباشرة تنصيب مدير المالية، وبعدها بسنتين جاء مرسوم ملكي في 21 أوت 1836 م الذي خول له حق الإشراف عن كل الأعمال المالية والمحاسبة المالية في الجزائر، يوجه ويشرف تحت سلطة الحاكم العام، وهو المسؤول عن جميع فروع الإدارة المالية، المسؤولة عن جميع الإيرادات المالية، وهو الذي يوضع الضريبة والاشتراكات المالية، كما له الحق في التدقيق عن جميع الخزائن العامة دون

---

[1] نصر الدين بن داود: أعمال الملتقى الوطني الأول حول "**العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1870**"، ط خاصة من وزارة المجاهدين، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 51.

[2] عمار بوحوش، "**التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**"، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص ص 193-194.

[3] أحمد توفيق المدني، "**كتاب الجزائر**"، ط2، دار المعارف، البليدة، الجزائر، 1962، ص 258.

استثناء بما فيها الخزينة المحلية وخزينة المؤسسات العمومية، وله كذلك حق الرقابة على كل المنتجات المالية والنفقات المالية، وتدوينها لدى قابض المحاسبة والذي يقوم هو الأخر بإرجاعها للمحاسبة المالية العامة، ويقوم بتقديمها إلى وزير المالية، يتم تقريرها ضمن ديوان الضرائب، نفس القرار الوزاري إلى جانب الحاكم، يتم تنصيب مستشار إداري[1].

يعتبر مسؤولا إداريا قائما بأعمال تحرير جميع مشاريع الميزانية العامة، من حيث الإيرادات المالية والنفقات المالية ومجال إنفاقها، يعمل تحت سلطة الحاكم العام، وفي حالة تحرير التقارير المالية له حق الاتصال مباشرة بوزارة المالية، أو بوزير الداخلية، وله حق الموافقة على الميزانية العاملات والبلديات ، يشرف على متبعة إيراداتها ونفقاتها، له الحق في تنظيم التسعيرة الجمركية، إن وجود بعض المساوئ داخل الإدارة المالية، مما أجبر السلطات الفرنسية إلى القيام بعملية تعيل داخل الجهاز الإدارة الإقليمية في الجزائر، تتمثل في إلغاء مهام بعض الموظفين الماليين وقابض الحالة المدنية، ومنه أصبحت النفقات البلدية تحت مسؤولية السلطات في فرنسا، وتم إلغاء قرار 1834 م القاضي بإنشاء حكومة خاصة بالممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا، في 1838م أحيلت الإدارة المالية في الجزائر إلى وزارة داخلية وتم الاحتفاظ بمنصب المدير المالي[2].

في 21 أوت 1839 الذي خصص ميزانية للجزائر من الميزانية العامة لفرنسا، وتناقش الميزانية داخل البرلمان الفرنسي، وكأنها ميزانية أحد المحافظات بفرنسا، ونفقات الجزائر مستوحاة من المؤسسات المالية بفرنسا، أما منصب المدير المالي في هذه الحالة توكل له مهمة المحاسب المالي في الجزائر، بموجب مرسوم 1939 سجلت نقائص في الإيرادات المالية للسنوات الماضية، حيث وصلت إلى 2.500.000 فرنك[3].

[1] Joseph boudot, **Régime financier de l Algérie**, these, pour le doctorat en sciences politiques et économique, université de Paris, faculty de droit, Imprimerie Berger leuraulr et,1900, p6 .
[2] Joseph boudot: op .cit, p 08 .
[3] Joseph boudot: op. cit, p 10 .

المبحث الثالث: مراحل السياسة المالية في الجزائر من 1830-1870

تباينت السياسة المالية الاستعمارية في الجزائر بحسب التطورات السياسية والاقتصادية التي عرفتها كل من فرنسا والجزائر المستعمرة، حيث مر النظام المالي في الجزائر إبان فترة الاحتلال بعدة مراحل، من أول الدارسين لهذا النظام "جوزيف بودو " في أطروحته النظام المالي للجزائر[1]، أما "كلود" فقد قسم النظام المالي خلال فترة الاحتلال إلى أربعة، تميزت الفترة الممتدة من 1830 إلى غاية 1870 بمرحتلين: مرحلة التردد (1830-1844) وفترة دمج الميزانية (1845-1900)[2].

1- فترة التردد (1830-1844م)

يعود تنظيم المصالح المالية الجزائر في ظل الإدارة الاستعمارية إلى سنة 1830 حيث وزعت الصلاحيات المالية بين ثلاث أشخاص: الحكام العام، المشرف المدني ومدير المالية[3].

- **الحاكم العام:** يعد كل سنة الميزانية (مداخيل ومصاريف الجزائر)، ثم يقدمها إلى وزير الحربية ، كما يرسل أيضا الحسابات العامة للمداخيل والمصاريف إلى نفس الوزارة.
- **المشرف المدني:** أو ما يعرف أيضا بالأمر بالصرف وهو مكلف بتنفيذ المهام التي يقرها مدير المالية[4].
- **مدير المالية:** مكلف بتحصيل الضرائب وبالوعاء الضريبي، ومراجعة ومراقبة كل الصناديق العامة، كما تأخر نظام المحاسبة الجزائرية إلى غاية إصدار أمرية 21 أوت 1839 والتي حددت فيها نفقات الميزانية العامة للمصالح الاستعمارية (ذات الطابع المحلي) والنفقات الواقعة على عبئ الخزينة والمداخيل المحملة، بناءا على هذا قسم

---

[1] Joseph boudot: op .cit, p11.

[2] Claude collet : les institutions de l Algérie durant la période coloriale , (1830-1962),cnrs, Paris, opu, alger,1987,p 203.

[3] Claude collet , op-cit, p p 203-204 .

[4] رياض بودلاعة، "**السياسة المالية الفرنسية في الجزائر (1830-1870)**"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد2، أكتوبر 2021، ص 56.

"جوزيف بودو joseph Boudot" هذه الفترة إلى مرحلتين: مرحلة التنظيم (1830-1839)، ثم مرحلة الميزانية العامة للمصالح الاستعمارية (1839-1845)، لم يدم هذا النظام طويلا لأن قانون المالية لعام 1844 وضع مبدأ الالتحاق بميزانية الدولة للمداخيل والنفقات بما فيها ذات الطابع المحلي والبلدي، بعد هذه المرحلة تأتي مرحلة دمج الميزانية[1].

2- فترة دمج الميزانيات: (1845-1900)

عرفت هذه الفترة عمليات الدمج التدريجي للمصالح المالية العمومية الجزائرية في المصالح المالية المركزية بفرنسا، وكانت البداية بإصدار أمرية 17 جانفي 1845م، التي نصت على أنه إبتداءا من 1 جانفي 1846، كل المصاريف والمداخيل في الجزائر باستثناء ذات الطابع المحلي والبلدي، تلحق بميزانية الدولة، اختلف إعداد وتحضير هذه الميزانية وتوزيعها على الميزانية الفرنسية بين عدة مراحل[2].

أ) **المرحلة الأولى:** تميزت بالمركزية (1845-1860) حيث يتم تحضير الميزانية وتدمج في مصالح الوزارة الحربية، كما أدمجت في وزارة الجزائر خلال الفترة ما بين (1858-1860)[3].

شهدت هذه الفترة كذلك بداية تطبيق اللامركزية بالنسبة للميزانية المحلية، حيث ميزت أمرية 17 جانفي 1845 بين المصاريف الواقعة على عاتق الخزينة والمصاريف الواقعة على عاتق المستعمرة، ظهر مصطلح "ميزانية محلية وبلدية" بدل "ميزانية ....." وصار جزء من المداخيل يصرف من خلال البلديات ثم العمالات بداية من 1858 إثر تزويد العمالات الجزائرية الثلاث بمجالس عامة بناءا على أمرية 17 أكوبر 1858،

[1] رياض بودلاعة، المرجع السابق، ص 57.

[2] صالح فركوس، "**المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خرج الفرنسيين (814 ق.م- 1962م)**"، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003، ص 211.

[3] المرجع نفسه، ص 211.

حيث تعد ميزانية كل عمالة بالتوافق بين عامل العمالة وقائد المنطقة العسكرية وبعد أن تعرض للمداولة والتصويت في المجلس العام للعمالة، تصدر بمرسوم إمبراطوري[1].

ب) **المرحلة الثانية:** الاستقلال المحدود (1860-1881) تعد الميزانية خلال هذه المرحلة من قبل الحاكم العام بمساعدة المجلس الأعلى (ضم 22 عضوا- 16 موظف و6 مستشارين)، ثم يرسلها إلى وزارة الحربية الفرنسية التي تدمجها في ميزانيتها، ثم صارت تحول إلى وزارة الداخلية الفرنسية منذ سنة 1871، إثر استبدال الحاكم العام العسكري بحاكم عام مدني[2].

ج) **المرحلة الثالثة:** العودة إلى المركزية من جديد، وهي تمثل مرحلة الالتحاق (1881-1900) فصارت المصالح والإدارات الجزائرية تابعة مباشرة للوزارات في فرنسا، وأصبحت الجزائر ليست وحدة، بل تجمع لثلاث عمالات فرنسية، فهي لا تملك شخصية معنوية ولا ممتلكات ولا ميزانية فكل وزير يوجه المصالح الجزائرية، كما ينظم ويوجه خدمات دائرته الوزارية في فرنسا[3].

غير هذا النظام سرعان ما أظهر سلبياته، فأعاد الحاكم العام "تيرمان tirman" سنتي 1886 و1891 طرح فكرة ميزانية منفصلة ، حيث يمكن من خلال فوائضها ضمان قرض يسمح بتغطية تكاليف الأشغال الكبرى (السكك الحديدية، الموانئ، الطرق) لكن الفكرة رفضت مبدأ وحدة الميزانية رغم إثارتها للنقاش داخل البرلمان.

وفي عام 1896 أعادت الحكومة تنظيم الإدارة العليا للجزائر، وتمت العودة للنظام القديم، حيث تعد الميزانية من قبل الحاكم العام بعد استشارة المجلس الأعلى، وترسل إلى وزارة الداخلية التي تدمجها في ميزانية المصالح، ثم جاءت أوامر 1898 التي وسعت في

[1] Joseph Boudot, op-cit : p p 13-17 .
[2] Claude collet, op-cit, p 204.
[3] رياض بودلاعة، المرجع السابق، ص 58.

صلاحيات الحاكم العام وأسست مندوبيات مالية التي سوف تدعى لإعطاء رأيها في إنشاء ميزانية خاصة بالجزائر وهو ما تم سنة 1900م[1].

[1] Javles duval : **l'Algérie et les colonies françaises, Paris**, 1877, p18.

المبحث الرابع: أهم المؤسسات المالية الفرنسية في الجزائر

بهدف تجسيد السياسة المالية الاستعمارية في الجزائر، استحدثت السلطات الفرنسية مؤسسات إدارية ومجالس تمثيلية تتولى إدارة الشؤون النقدية والمالية في المستعمرة[1]، من أهمها :

1- مؤسسات الإدارة المالية

1-1الخزينة العامة:

اندمجت مع إدارة البريد في الفترة الممتدة من 1830- 1840م، وفي 1848 أصبحت تابعة للوزارة المالية بعد إعلان الاستقلال المالي للجزائر في 1900 أصبحت الخزينة العامة مستودعة الميزانية الجزائرية، كانت تحت رقابة الحاكم العام وتتبع وزارة المالية ويترأس الخزينة العامة القابض العام ويعتبر رئيس محتسبي الدولة والناظر الأعلى على الميزانية التي تقبض وتصرف تحت مسؤوليته، ولديه قابض عام نائب في مدينة الجزائر ووهران وعنابة، ورئيس المحاسبات في الجزائر وعدة موظفين في أنحاء البلاد[2].

1-2الإدارة المالية:

تتولى هذه الإدارة جمع أموال الضرائب وكل مداخيل البلاد ومنها توزع ويرأس هذه الإدارة المراقب العام للمالية، تمتاز هذه الإدارة بوجود نوعين من الموظفين فيها: الموظفون الفرنسيون الذين يردون عليها من وزارة المالية الفرنسية، ولهؤلاء مراكز ممتازة وسلطة الحاكم العام عليها ضعيفة جدا وهم تابعون من حيث الرتب والترقيات للنظام الفرنسي، أما الموظفون الجزائريون وهم يشغلون مراكز ثانوية والحاكم العام هو الذي يسميهم في مناصبهم وله عليهم الحق المطلق.[3]

---

[1] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص259.

[2] المرجع نفسه، ص259.1

[3] عبد الحكيم رواحنة، "**السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870- 1930**"، شهادة ماجستير في التاريخ، جامعة باتنة، 2013-2014، ص ص 45، 46.

للإدارة المالية فروع نذكر من بينها:

1-2-1 إدارة التسجيل وأملاك الدولة:

معظم موظفين هذه الإدارة من فرنسا ووظائفها بأيدي المستوطنين ووزارة المالية في فرنسا تراقب هذه الإدارة من تقاضي أجر الطابع والرهن وغير هذا على نفس السنة الموجودة في فرنسا والحاكم العام هو المسؤول عن سير الإدارة وانتظامها.

1-2-2 إدارة الضرائب المختلفة:

هي عبارة عن قباضة عامة تتعلق بكل الضرائب، يتم تعيين موظفيها بواسطة امتحان، يتم تعيينهم وترقيتهم بواسطة الحاكم العام، ويقرر لهم العقوبات.

في الجزائر مكاتب عديدة لإدارة الضرائب المختلفة، يتولى كل مكتب منها مدير وظيفته قبض سائر الضرائب الدولية والبلدية والعمالية أي العمالات، وهو الذي يتولى أعمال المالية في البلديات العاملة التي لا تتجاوز مداخيلها 50ألف فرنك وكذلك مالية المناطق البلدية الممتزجة والمناطق الأهلية مهما كانت مداخيلها.[1]

2- منشأة الخصم le comptoir d excomte

هي مؤسسة مالية تقوم بتقديم الائتمان على تقديم القرض وتكمن مهمتها في تزويد الأفراد والمؤسسات بالأموال، تأسست منشأة الخصم بعد تصويت جمعية المساهمين يوم 20 جويلية 1849، برأسمال قدره 1.500.000فرنك، لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، لتكون أول مؤسسة مالية قرضية في تاريخ الجزائر المحتلة[2].

---

[1] عميراوي أحميدة وأخرون، "**أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)**"، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص66.

[2] حورية عباس، "**الشركات الرأسمالية والمصارف الفرنسية في الجزائر وتأثيرها على توسيع دائرة مصادرة العقار 1852-1870**"، مجلة التاريخ المتوسطي، العدد1، جوان 2022، ص 160.

جاء تأسيس هذه المؤسسة لملء الفراغ المالي في المستوطنة، كما جاءت أيضا على الضغوطات المتزايدة للمستوطنين الراغبين في توسيع النشاط الاقتصادي وتغيير طبيعة الظروف الاقتصادية المحيطة بهم.

بدأت الأعمال المالية للمنشأة بفرع واحد بتاريخ 1 أكتوبر 1849 بلغ عدد مساهميها 482، أول مدير لها "كابانيلاس"، تأسست هذه المنشأة بالتزامن مع منشآت الخصم الفرنسية في مارس 1848 وللمرة الأولى صدر المرسوم المؤسس للمنشآت الوطنية للخصم بفرنسا، وهذه بهدف النهوض بالقطاع التجاري واحتواء الأوضاع المتدهورة[1].

لقد سعى الفرنسيون إلى تحويل الجزائر من ثكنة عسكرية إلى مركز مالي، وفي سنة 1850 سأل "أداورد ليشلان" عن دور المنشأة في دعم القطاع الزراعي، حيث طلب من الحاكم إيجاد منفذ ألي أخر إلى الجزائر في ظل إثبات المنشأة عدم قدرتها على تلبية الحاجيات الحقيقية، وعدم قدرتها على تقديم القروض ونادى "أداورد ليشلان" بتأسيس بنك الجزائر la banque d'Algérie [2].

3- بنك الجزائر la banque d'Algérie

بعد الضغوطات المتزايدة الاستيطانية قررت السلطة الفرنسية تأسيس بنك الجزائر la banque d'Algérie بالرغم من المخاوف المطروحة اتجاهه، وتعكس فكرة إنشائه الاهتمام الكبير للإدارة الفرنسية بهذه المستعمرة[3].

تأسس البنك الجزائري بموجب القانون الصادر بتاريخ 4 أوت 1854 برأسمال قدره 3 مليون فرنك فرنسي بامتيازات عديدة، باعتباره البنك الوحيد الذي له الحق في إصدار العملة

---

[1] ليلى سعداوي، "**البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر ودورها في إرساء المشروع الاستعماري الفرنسي 1848-1962**"، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2019-2020، ص 57.

[2] حورية عباس، المرجع السابق ، ص 161.

[3] عدة بن داهة، " **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر**"، ج1، طبعة خاصة، دار الحكمة، الجزائر، 1997، ص 275.

في الجزائر، كما يكتسب أيضا صفة البنك المركزي المسؤول على تحقيق الاستقرار المالي، ومراقبة أسعار العملة وضمان المصلحة العامة[1].

بحلول سنة 1858 تغير نظام الحكم من الجمهوري إلى الإمبراطوري فاعتبر تأسيس هذا البنك بمثابة المنقذ الواعد للجزائر واعتبر في عهد الإمبراطورية الثانية نشاطا معتبرا، قد تفرع بنك الجزائر في بعض من المقاطعات، كمقاطعة وهران التي تأسس فيها بموجب المرسوم التعديلي الصادر بتاريخ 13 أوت 1853.

لقد حظيت كل من مقاطعة وهران طيلة الفترة الاستعمارية بالاهتمام المالي، إلا أن مقاطعة قسنطينة لم تظهر الفرع الأول للبنك إلا بعد العديد من الاحتجاجات الرافضة، إضافة إلى تشجيع الاستيطان في المقاطعة، قررت السلطات الاستعمارية فتح فرع أخر بمدينة عنابة بتاريخ 11 جويلية 1856م [2].

[1] وهيبة خروبي، "**تطور الجهاز المصرفي ومعوقات البنوك الخاصة في الجزائر**"، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005، ص 47.

[2] وهيبة خروبي، المرجع السابق ، ص 48.

خلاصة:

وفي نهاية الفصل نستنتج أن فرنسا حاولت أن تخلق مستعمرة استيطانية، من خلال تأسيس نظام مالي وإنشاء المؤسسات المالية، كما سعت إلى دمج الميزانية الجزائرية مع الميزانية الفرنسية.

إضافة إلا أن فرنسا جاءت إلى الجزائر من أجل البقاء والخلود والدليل على ذلك الأموال التي أنشأت بها كل من المؤسسات المالية والتي أنفقتها على عملية الاستيطان، ومن بين أهم المؤسسات التي أنشأتها منشأة الخصم وبنك الجزائر.

الفصل الثاني:

السياسة المالية في الجزائر

خلال فترة الحكم المدني

1870-1914

تمهيد:

بعد أن تمكن الفرنسيين من تحويل الخريطة الإدارية في الجزائر، من الحكم العسكري إلى الحكم المدني سعى المعمرون إلى سن قوانين لصالحهم وهذا من أجل توسيع عملية الاستيطان، وفي ظل المأساة التي عاشها الجزائريون قلما يجدوا أسلوبا يعبرون به عن انشغالاتهم بإرسال العرائض والشكاوي للسلطات الفرنسية بإرسال لجان برلمانية، لتحقيق بعض المطالب، ومنذ وطأة قدم الغزاة الفرنسيين أرض الجزائر فكروا في إنشاء أجهزة إدارية وشكلوا مجالس من بينهم المندوبيات المالية، وطوروا في المؤسسات المالية وأصبحت لكل مؤسسة فروع في أنحاء الوطن كمنشأة الخصم والقروض.

المبحث الأول: أهم التشريعات المالية خلال الفترة 1870-1914م

بعد انتقال إدارة الجزائر من الحكم العسكري إلى الحكم المدني، سعى المستوطنون جاهدين من أجل إيجاد قوانين إدارية تخدم مصالحهم من أجل توسيع عملية الاستيطان، تمثلت هذه القوانين في:

- قانون 8 أكتوبر 1870: تضمن توسيع الحكم المدني إلى جميع المناطق العسكرية[1].
- قانون 24 أكتوبر 1870: أو ما يعرف بقانون "كريمو" بموجبه أصبحت الجزائر تتكون من ثلاث مقاطعات فرنسية.
- إقامة نظام مدني يهدف إلى إدماج كلي للجزائريين بفرنسا وجعل الجزائر جزء لا يتجزأ.
- تعيين حاكم مدني للجزائر يكون تابعا لوزارة الداخلية[2].
- قانون 24 ديسمبر 1870: يسمح للمستوطنين الأوروبيين بتوسيع نفوذهم إلى المناطق التي يسكنها الجزائريين.
- إلغاء العمل بالمكاتب العربية في المناطق الخاضعة للحكم المدني[3].
- قانون 29 مارس 1871: تضمن تعيين حاكم عام مدني في الجزائر يخضع إلى سلطات فرنسية.
- تقسيم الجزائر إلى إقليم شمالي مدني وجنوبي عسكري يحكمها حاكم عام مدني[4].
- قانون 1 جانفي 1871: يهدف إلى تسيير أعمال المشاريع في الجزائر من فرنسا مثلها مثل مستعمرات القارة، وهذا بإشراف وزير الحربية الذي ألغى جميع القروض المالية لسنة 1871.
- قانون 27 جويلية 1871: الذي ينص على فتح باب أمام التحرر الإداري في التسيير من خلال إعطاء الحرية الكاملة، لكل وزير في التصرف وإبلاغ الحاكم العام.
- مرسوم 31 ديسمبر 1896: أصبحت كل خدمات نظام الميزانية ملحقة وتحت سلطة مباشرة لوزير الداخلية[5].
- قانون 19 ديسمبر 1900: منح ميزانية خاصة للكولون ومنحهم استقلال مدني أو ما يعرف بالاستقلال الذاتي أو الاستقلال المالي، وهذا القانون يعتبر من أهم القوانين المالية[6].

1-قانون الاستقلال المالي: 19 ديسمبر 1900

1-1 صدوره

[1] علي العبيدي، **"صفحات في تاريخ الجزائر"**، ج2، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، د س، ص 118.
[2] بوعزة بوضرساية، **"سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930"**، انعكاساتها على المغرب، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص 102.
[3] عمار عمورة، **"الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962"**، ط1، ج1، دار المعرفة، ص262.
[4] عبد الله مقلاتي، **"المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954)"**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، ص 110.
[5] علي العبيدي، المرجع السابق، ص 103.
[6] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 194.

تعود قضية الاستقلال المالي إلى رفض مشروع منح الكولون خمسين مليون لذلك ألحوا على الحصول على الميزانية الخاصة بالجزائر واتهموا الحكومة الفرنسية سنة 1955 بالتقصير في تقديم رؤوس الأموال، وبأنها تكتفي بتقديم رؤوس أموال الأعمال، في سنة 1900 منحت الجزائر الاستقلال الذاتي أو ما يعرف بالاستقلال المالي ففي 22 وضعت الحكومة الفرنسية مشروعا يقضي بإنشاء ميزانية خاصة بالجزائر، في ديسمبر وافق الجهاز التشريعي على المشروع، وتمكن الكولون من الحصول على قانون 19 ديسمبر 1900 الذي جعل للجزائر ميزانية[1] خاصة بها ومنحهم استقلال مدني بالجزائر:

2-1 المواد التي تضمنها القانون: تمثلت أهم مواده في:

1-2-1 المادة الأولى من القانون: تضمنت المادة الأولى من القانون الخاص بهذه الميزانية على أن تمنح الجزائر الشخصية المدنية، يمكنها أن تحوز على ثروات إنشاء مؤسسات للمنفعة الكولونية منح خطوط السكك الحديدية[2]، أو أشغالا أخرى كبرى عمومية، قبض قروض يمثل الحاكم العام الجزائر في نشاطات الحياة المدنية، إنه لا يستطيع أن يقبض قروضا ولا أن يمنح خطوط السكك الحديدية أو أشغالا كبرى عمومية، إلا المداولات طبقا للمداولات المالية والمجلس الأعلى المصادق عليها بالقانون.

2-2-1 المادة الثانية من القانون

حددت المادة الثانية مداخيل الميزانية بكل الضرائب بمختلف أنواعها ومنتوج الضرائب التي ستخلق فيما بعد، أما المصاريف فهي "مجموع المصاريف المدنية ومعاشات الموظفين والوكلاء والكولونياليين"[3].

3-1 مراحل الميزانية الجزائرية

تمر الميزانية الجزائرية بالمراحل التالية:

1- تحضر الحكومة العامة مشروع الميزانية، تحت رقابة وزارة الداخلية.

2- في المندوبيات المالية يناقش المشروع ويقترع عليه في جمعية عامة، بعد تقديم تقرير اللجنة المالية التي تتكون من 11 عضوا منتخبين من طرف مندوبية على أساس 4 مستوطنين و4 غير مستوطنين و3 أهالي.

3- يقدم المشروع للتداول في المجلس الأعلى، الذي تقدم له بدوره لجنته المالية المتكونة من 9 أعضاء منتخبين، تقرير حول المشروع، وعلى المجلس أن يرفض المشروع كاملا أو يقبله كاملا[4].

---

[1] حياة سيدي صالح، "**اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائر بين 1871-1895**"، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص ص 180-182.

[2] صالح عباد، "**المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص118.

[3] المرجع نفسه، ص 119.

[4] صالح عباد، المرجع السابق، ص 124.

4- يصدر رئيس الجمهورية الميزانية بمرسوم بعد الاضطلاع على التقرير المقدم من وزير الداخلية بشأنها.

4-1 نتائج قانون الاستقلال المالي:

إن قانون الاستقلال المالي للجزائر لا يعني سوى وضع الميزانية والاقتصاد بين أيدي المستوطنين، ومن أهم النتائج:

- تحقيق المستوطنين مصيرهم المالي.
- انفراد المستوطنين بحرية التصرف في خيرات الجزائر وفي اختيار مشاريع صرفها[1].
- شعور الجزائريين بخيبتهم في التهميش.
- إصدار القرار الذي ينص على فصل ميزانية الجزائر عن ميزانية فرنسا وذلك في يوم 24 ديسمبر 1900. [2]
- ظهور الحركة الوطنية إذ يعتبر منح المعمرين الأوروبيين للاستقلال من بين أهم العوامل التي أدت إلى ظهور الحركة الوطنية.

يعتبر قانون الاستقلال المالي انتصارا للجزائر الفرنسية[3].

[1] صالح عباد، **"الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930"**، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 1999، ص 158.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 195.

المبحث الثاني: اللجان البرلمانية والسياسة المالية

في سنة 1870 أصبحت الجزائر خاضعة لهيئة الكولون الذين حاولوا استغلال إهمال الحكومة الفرنسية للوضع، وسعوا لأجل الحصول على المزيد من الامتيازات معتمدين في ذلك على دعم وضغط ممثليهم داخل البرلمان.

أ- أهم اللجان في ظل الحكم المدني:

بدأ اهتمام البرلمان بالشأن الجزائري بعد إهمال دام عقودا، كان فيها الجزائري تحت رحمة المستوطن وتحت سيطرة حكام عامين كانوا لعبة في أيدي غلاة المعمرين، وازدادت في ظل هذه الظروف مأساة الجزائريين الذين لم يجدوا أسلوبا إلا أسلوب العرائض والشكاوى التي طالبوا من خلالها بلجان تحقيق من بين هذه اللجان[1].

- 1 ديسمبر 1874 اللجوء إلى التصويت لتشكيل اللجنة المذكورة، غير أن البرلمان تراجع عن فكرة إجراء التحقيق، وبذلك انتصر نواب الكولون مرة أخرى[2].
- رد الكولون بتشكيل لجنة وذلك في 16 فيفري 1878 أرادوا من خلالها الإطاحة بالحاكم العام "شانزي"، وطالبوا بالتقليص من صلاحيات الحاكم العام، ويربط على المصالح الإدارية في الجزائر بالوزارات المعنية في باريس[3].
- اللجنة البرلمانية الخاصة بالدفاع عن مصالح الجزائر بين (الكولون) أشارت إلى هذه اللجنة صحيفة "لافيي ألجيريان" من واجب اللجنة المطالبة بتطبيق كل القوانين المعمول بها في فرنسا، تكونت هذه اللجنة من شخصيات بارزة في الحكومة والبرلمان منها (كريميو، ليون جمبيتا leon Gombita، لويس بلان Louis Blan)، طالبوا أعضاء هذه اللجنة بإلغاء منصب الحاكم العام، بعد سنة من تشكيل هذه اللجنة نظم الكولون قافلة برلمانية استطلاعية[4].

الهدف من اللجان الحصول على ميزانية إضافية مثل قضية الخمسون مليونا، والتي عبرت عنها جريدة المنتخب في عددها 32، ولقيت معارضة من نواب البرلمان وهذا لا، الكولون كانوا يطالبون بالاستقلال المالي[5].

ب- نتائج عمل اللجان البرلمانية

إن اللجان البرلمانية التي توافدت على الجزائر غالبا ما انتهت إلى نتائج خدمت المستوطنين وتجاهلت مصالح الجزائريين(الأهالي) رغم اشتراكها في فكرة ضرورة تغيير

---

[1] Joseph boudot, op-cit, p24 .

[2] أبو قاسم سعد الله، "الحركة الوطنية"، ج2، ص 28.

[3] حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص 196.

[4] شارل روبير أجيرون، **"الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919"**، ج2، تر: محمد حاج مسعود علي بالعربي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 779.

[5] المرجع نفسه، ص 782.

فرنسا لأسلوب معاملتها بالجزائر والذي ظهر خاصة عند النواب الذين عارضوا زيادة نفوذ المستوطنين[1].

لقد كانت أكثر اللجان التي ركزت على واقع الجزائريين (الأهالي) واهتمت بنقل انشغالاتهم بدافع الحفاظ على مصالح فرنسا لجنة "جول فيري"، التي تميزت عن باقي اللجان بتقاريرها وبرامجها الإصلاحية وبنتائجها، وإن كانت أغلبها قد خدمت المستوطنين، إلا أنها حاولت البث في بعض السياسات التي اعتبرتها سببا فيما ألت إليه أوضاع الجزائر[2].

عبر الدكتور أبو القاسم سعد الله "عن أوضاع الجزائر ودور اللجنة بالماء الراكد الذي رمته اللجنة بحجرها فحركته"[3].

في 22 ماي 1900 وضعت الحكومة الفرنسية مشروع إنشاء ميزانية خاصة للجزائر، وفي 19 ديسمبر لنفس السنة كان الاعتراف باستقلالية الميزانية وكان هذا دليل على انتصار الكولون، وقرض أنفسهم في وجه كل إصلاح أو تغيير وهذا ما عبر عنه مقرر الميزانية[4].

رغم استمرار الجزائر (الأهالي) في تقديمه للعرائض والشكاوي طيلة القرن 19، على أمل أن تجد رد فعل إلا أن السكوت على هذا الواقع بقى متواصلا والكثير من التقارير لم تكن تصل إلى الجهات المعنية، وكل التجاوزات التي كانت تتم قبل الإدارة لا تجد رادعا، فمن 1880 إلى 1914 لم تتم محاكمة سوى 19 موظفا بتهمة استغلال السلطة، كما تغاضوا عن فشل مختلف المشاريع المتعلقة بإصلاح شؤون الجزائر، بما فيها نظام الضرائب العربية وإصلاح قانون الغابات... وربما ساعدوا على إفشالها عن قصد[5].

كان البرلمان بوسعه أن يستعمل سلطته لتكون قراراته أكثر فعالية مثلما كانت القرارات والمراسيم التي تخدم المستوطنين[6].

فشلت كل هذه اللجان في تحقيق ولو القليل من الحقوق للجزائريين، فإن وجدت فمن ورائها دائما مصلحة فرنسا، بما فيها إصدار قانون الغابات الخاص بالجزائر سنة 1903، وقانون انتخاب ممثلي المجالس العامة 1917، ثم قانون إلغاء الضرائب العربية 1919 [7].

نستنتج أن هذه اللجان دليل صارخ على ما كان يعانيه الجزائريين (الأهالي) من قهر وعدوان واعتداء سافر على حقوق من دولة تفتخر بأنها واضعة لمبادئ حقوق الإنتاج منذ القرن 18.

---

[1] حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص 200.
[2] المرجع نفسه، ص 202.
[3] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 788.
[4] حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص 210.
[5] أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ص526.
[6] شارل روبيرت أجيرون، المرجع السابق، ص802.
[7] جمال قنان، **"نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص215.

المبحث الثالث: المندوبيات المالية ودورها في النظام المالي

تعددت التسميات التي أطلقت على المندوبيات المالية فنجد أبو قاسم سعد الله ويحيى بوعزيز ذكروها بإسم الوفود المالية أو المجلس المالي، أما نصر الدين سعيدوني أطلق عليها اسم المندوبيات المالية بينما أحمد توفيق المدني أطلق عليها اسم مجلس النيابات المالية.

أ- تعاريف:

عرّفها **توفيق المدني**: "مجلس النيابات المالية هو البرلمان الجزائري وصاحب السلطة الكبرى في المسائل المالية والجزائر لم تكن تتمتع باستقلالها المالي"[1].

في حين عرفها **يحيى بوعزيز** بأنها "تمثل أصحاب المصالح الاقتصادية في الجزائر"[2].

أما **نادية زروق** عرفتها بأنها "هيئات انتخابية جديدة تسمح لجميع المكلفين بالضرائب الفرنسيين أو الرعايا الفرنسيين للتفاهم في جميع مسائل الضرائب بواسطة المندوبين المنتخبين"[3].

وقد أنشأت المندوبيات المالية بناءا على المرسوم 25 أوت 1898 الموافق ل 1 /1/1316 ه[4].

ب- تشكيلات وأعضاء المندوبيات المالية

يتشكل مجلس النيابات المالية من ثلاثة لجان رئيسية، اللجنة المالية الخاصة بالمعمرين الفرنسيين (المدن) واللجنة المالية الخاصة بالمعمرين الأوروبيين وكذلك اللجنة المالية الخاصة بالأهالي المسلمين[5]، يتألف هذا المجلس من 69 عضوا 48 منهم عن المستوطنين المستعمرين أي نسبة 24% نائب عن فلاحين و24 عن أصحاب الحرف من الفرنسيين وهؤلاء ينتخبون من مواطنيهم انتخابا حرا أي بالاقتراع العام[6]، بالإضافة إلى 21 جزائري موزعين عن قسمين قسم عربي يتكون من 15 عضوا [7]، وقسم قبائلي باعتبارها أنها حصلت على تمثيل في المفوضات المالية سنة 1898م[8]، هؤلاء ينتخبهم أعضاء المجلس البلدي فقط[9]، مع صدور مرسوم 1927 رفع عدد المفوضين الجزائريين إلى 24 مفوض 17 عربي و7 قبائل ينتخبون 6 سنوات قابلة للتجديد 3 مرات كما عين "لورونس، ألتيراس، بيجي" وغيرهم عمالة

---

[1] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 181.

[2] يحيى بوعزيز، **"سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية 1830-1954"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 24.

[3] نادية زروق، **" سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر 1870-1900"**، د ط، دار هومة، الجزائر، 2014، ص 57.

[4] بشير بلاح، **"كرونولوجيا الجزائر من 1830 إلى 2000"**، وزارة الثقافة، د ط، الجزائر، ص 107.

[5] بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص221.

[6] عبد الرحمان بن العقون، **"الكفاح القومي والسياسي خلال مذكرات معاصرة"**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ج1، ص ص 24-25.

[7] محمد حوبي، **"سنوات المخاض"**، تر: نجيب عباد، د م، د ط، ص 89.

[8] شارل روبير أجيرون، **"تاريخ الجزائر المعاصر"**، تر: محمد حمداوي، ابراهيم صحراوي، دار الأمة، الجزائر، 2013، ج2، ص108.

[9] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص34.

وهران[1]، يعد هذا المجلس ظلما في حق الجزائريين تحت شعار الحرية العدالة والمساواة، من قبل فرنسا ودليل ذلك كان "عدد الجزائريين في الفترة الأولى اثنان وينتميان إلى الطبقة الثرية من أصحاب الأراضي، نلاحظ أن هذا التمثيل في تشكيلات المفوضيات المالية أحدث اختلال توازن بين الفئات الثلاثة فالجزائريون حوالي أربعة ملايين"[2].

ج- صلاحيات ومهام المندوبيات المالية

سلطتهم مقصورة على إبداء الرأي في بعض الشؤون كعقد القروض ومنح امتيازات الأشغال ودراسة الميزانية الجزائرية، لكن الجمعية الوطنية في باريس هي التي تصدرها، كما تعتبر موافقته ضرورية لفرض أي ضريبة جديدة في الجزائر[3].

- تمثيل دافعي الضرائب وتقديم اقتراحات متعلقة بالضرائب والرسوم وكذا في بعض المسائل ذات الطابع الإداري.
- الالتزام بمناقشة جدول أعمال الذي حدده الحاكم العام خاصة فيما يتعلق بالضرائب والرسوم المتعلقة بكل منطقة وأساليب وطرق جمعها، كما حددت المادة تسعة من المرسوم أ هذه المفوضيات تجتمع منفصلة لمناقشة جدول أعمالها كل سنة[4].
- الإشراف على المداخيل المالية الجزائرية[5].
- المحافظة على الاستقلالية المالية والاقتصادية للجزائر[6].
- يجب أن يصادق على مجلس النيابات المالية على تغيير النظام المالي بالجزائر فإن لم يصادق فلا يمكن أن يقع أي تغيير ولا يمكن أن تعقد الجزائر قرض إلا بعد مصادقة النيابات المالية ولا يمكن أن شركة منحة سكة حديدية إلا بعد مصادقة المجلس[7]، كما يمكن للمندوبيات المالية تولي المناصب في المجالس التالية:
  - المجلس المالي
  - المجلس الأعلى.

ومع مطلع القرن العشرين حقق الكولون حلمهم في إنشاء حكم ذاتي كامل في الشؤون المالية والمدنية للجزائر وبناءا على هذا القرار ظهر المجلس المالي فكان للجزائريون 27 منصبا بعضهم معين والبعض الأخر منتخب، منهم 7 من كل عمالة وستة من الجنوب، أما في

---

[1] هدى معزوز، **"الممارسة الانتخابية أثناء العقبة الاستعمارية 1870- 1962"**، مجلة المصادرة، العدد11، السداسي الأول، 2005، ص201.

[2] عبود علي، **"الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض 1830- 1899 القطاع الوهراني نموذجا"**، إشراق محمد موفق رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2013/ 2014، ص159.

[3] صلاح العقاد، **"الجزائر المعاصرة"**، د ط، د م، 1963-1964، ص 18.

[4] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 281.

[5] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 107.

[6] هدى معزوز، المرجع السابق، ص 201.

[7] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 282.

المجلس الأعلى للحكومة الذي يتكون من 60 عضوا كان عددهم سبعة جزائريين فقط وذلك عام 1898 وقبل هذا التاريخ لم يكن لهم الحق في ذلك[1].

د- دور المندوبيات المالية في النظام المالي

بعد ظهور المندوبيات المالية شعر المستوطنون بالرغبة أكثر في التحرر من سيطرة الحكومة الفرنسية وتدخلها في الشؤون الداخلية وميزانيتها وذلك من خلال البرلمان الفرنسي، الذي يجب أن يصادق على الميزانية باعتبارها إدارة مالية متصرفة في ميزانية الجزائر، وبما أن مجلس الأمة في باريس لا يعرف ما تحتاجه الجزائر[2].

كما ساهمت المندوبيات المالية في خدمة مصالح الكولون ودليل ذلك سيطرتها على أغلبية المجلس المالي، يعتبر مجلس المندوبيات المالية إدارة قوية في يد الرأسمالية الاستعمارية.

[1] أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 85.

[2] شريف بن جيبلس، **"الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي"**، تر: عبد الله حمادي وأخرون، ط1، دار بهاء، الجزائر، 2009، ص ص 102-103.

المبحث الرابع: تطور المؤسسات المالية الفرنسية من 1870-1914

تعتبر البنوك والمؤسسات المالية من بين العوامل الرئيسية للاستيطان خلال فترة 1870-1940 حيث ساهمت في دعم النشاطات الاقتصادية، فتطورت المؤسسات المالية التي كانت من خلال الحكم العسكري أي في الفترة الممتدة من 1830 إلى غاية 1870 وتطور دور المؤسسات والبنوك، ومن بين أهم هذه المؤسسات المالية التي أنشأت في الجزائر نذكر ما يلي:

1-منشأة الخصم:

تعتبر منشأة الخصم أول مؤسسة مالية ظهرت الجزائر بهدف تقديم القروض، مع قيام الجمهورية الثالثة ظهرت من جديد مؤسسة منشأة الخصم لكن تغير مكانها وأصبحت في منطقة سان دوني دو، قام سكان هذه المنطقة بتأسيس منشأة الخصم الخاصة بهم وذلك سنة 1873، تلقوا المساعدة من مدير بنك الجزائر بوهران[1].

كان الهدف من هذه المنشأة تقديم القروض والاستثمار في ملكياتهم وقد شكلت هذه المنشأة فروع: كمنشأة الخصم في سيدي بلعباس، منشأة الخصم لغليزان ...إلخ[2].

ونأخذ على سبيل المثال التعريف بمنشأة الخصم بسيدي بلعباس:

1-1 منشأة الخصم بسيدي بلعباس:

تأسست سنة 1880 إحدى فروع المؤسسة التي قامت السلطات الفرنسية بتأسيسها، رأسمالها 200.000، هدفها دعم الاستيطان الأوروبي في المنطقة التي لها أهمية بزراعة الحبوب والكروم، لم تتأثر المنشأة بالأوضاع الاقتصادية في الجزائر خلال الحرب العالمية الأولى وهذا بسبب التسيير المالي الجيد لها من جهة، ومن جهة أخرى رفض الكولون إدماج الجزائريين في الحرب[3].

2-1 منشأة الخصم غليزان

تم تأسيسها سنة 1880، قابلة للتجديد لمدة عشر سنوات، رأسمالها 150.000 لكن ارتفع مع مرور السنوات إلى 300.000 ، هدفها تقديم القروض التجارية والزراعية، تمكنت من تقديم الدعم المالي للمستوطنين في المنطقة، تقدم هذه المؤسسة قروض مقابل ضمانات عقارية[4].

2- بنك الجزائر la banque d'Algérie

تكفل البنك منذ البداية بالاقتصاد الجزائري، فهو المؤسسة القرضية الرئيسية التي قدمت الخدمات الأولى للمستوطنين، كما له دور في القطاع الزراعي وخاصة الكروم[5].

---

[1] ليلى سعداوي، " **البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر ودورها في إرساء المشروع الإستعماري الفرنسي 1849-1962**"، أطروحة دكتوراه تاريخ حديث ومعاصر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2019-2020، ص 102.

[2] علي بوركنة، محمد صالح بوقشور، "**المؤسسات المالية ودورها في إرساء دعائم الفكر الإقتصادي الزراعي بالجزائر 1830-1930**"، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد11، العدد02، سبتمبر 2020، ص 181.

[3] ليلى سعداوي، المرجع السابق، ص 108.

[4] المرجع نفسه، ص 110.

[5] Mohamed lazher gharbi, « crédit et déscrédit de la banque d'Algérie » , l hermattan, Paris,2005, p36.

ساهم بنك الجزائر في تغيير الواقع الزراعي للجزائر من خلال تقديم القروض التي مكنت المستوطن من شراء الأرض، كما شهد البنك خلال الفترة من 1880-1890 صعوبات كبيرة في تقديم القروض الزراعية[1].

2-1 دور البنك في القطاع الزراعي

تعتبر سنة 1880م البداية الحقيقية للبنوك والمؤسسات المالية، فقد عم الاستقرار السياسي كل ربوع المستوطنة، وبدأت القروض في الانتشار تدريجيا في أغلب المقاطعات، حيث عرفت زراعة إبتداءا من سنة 1880 ثورة حقيقية لتتربع بذلك هرم الاستثمارات الزراعية بالنظر للعائدات المالية التي تحققها، لقد احتلت الحمضيات المرتبة الثانية في سلم الصادرات نتيجة توفر القروض والظروف المالية[2].

2-2 دور البنك في القطاع التجاري

يهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية وبلوغ الهدف الاستعماري، ويعود تطور التجارة في المستوطنة إلى ظهور المؤسسات المالية وتطورها، الداعمة لها وهذا بتقديم القروض التجارية المتنوعة[3].

ومنه على الرغم من الظروف المحيطة بالبنك إلا أنه تمكن من احتواء الوضع، ونظير جهوده تلك قامت السلطات الفرنسية بتجديد امتيازه لسنة واحدة طبقا للقانون الصادر في 8 جويلية 1899، وبعد انتهاء السنة صدر بتاريخ 5 جويلية 1900 قانونا جديدا يقضي بتجديد امتيازه إلى غاية 21 ديسمبر 1920 [4].

3- الشركات

3-1 الشركة الجزائرية la compagine algérienne

تعتبر هذه التسمية جديدة لشركة قديمة سمين من قبل الشركة العامة ومن أنقاض هذه الشركة (الشركة العامة) تأسست الشركة الجزائرية سنة 1877، برأسمال قدره 10.000.000 ف .ف.

منحت الجزائر لهذه الشركة قرض يقدر ب 100 مليون فرنك فرنسي تدفع فيما بعد سنة 5,25% مع حرية التصرف في الأراضي، كما حصلت أيضا على 100 ألف هكتار (أراضي زراعية وأراضي للرعي) من طرف الدولة الفرنسية، كان الهدف من هذا القيام باستطلاع الأراضي وتحقيق المستنقعات واستغلالها من أجل زراعة القطن، أقامت الشركة فروعا لها في كل من الجزائر، عنابة، وهران، قسنطينة[5].

3-2 شركة جمعية الغابات

---

[1] Henri garrot, « la banque de l'Algérie », Paris, 1892, p11.

[2] سعداوي ليلى، محمد الصالح بوقشور، **"البنوك ودورها في تدعيم هياكل الاستيطان الفرنسي بالجزائر 1830-1942"**، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، المجلد12، العدد1، ص126.

[3] المرجع نفسه، ص126.

[4] Mauric wahl, l'Algérie, Paris, p325.

[5] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 719.

الهدف من تأسيس هذه الشركة هو تهجير العناصر الأوروبية وتوظيفهم، لكن لم نعمل بوظيفتها وذهبت لكي تخدم مصالحها، إضافة إلى أنها باعت أراضيها إلى 30 مستوطنا أوروبيا ولم تكن ملكها[1].

كما عملت الجمعية على انتزاع الأراضي من ملاكها الأصليين من الأهالي المسلمين ومنحها للجمعيات والهيئات الدينية المسيحية التي تقوم بدورها، فضلت الفلاحين الجزائريين يدا عاملة في أراضيها لأجورها المنخفضة.

تمكنت هذه الشركة (جمعية الغابات) وغيرها من الشركات الرأسمالية الاستحواذ على ألاف الهكتارات الغابية، لقد كانت الغابات تشكل مصدر رزق للعديد من الجزائريين[2].

كرست السياسة الاستيطانية وهذا يمنح الإدارة الفرنسية امتيازات لصلح الشركات الرأسمالية، واستهدفت ثروات المستعمرة لتخدم مصالح المستوطنين والبلد.

4- القروض

4-1 القروض الفلاحية

4-1-1 القرض المالي والزراعي للجزائر

تأسس القرض المالي والزراعي للجزائر في 30 أكتوبر 1880 تحت رئاسة "كريستوفل" للفلاحين والتجار وتقديم الحرف للمستوطنين الأوروبيين بمنحهم قروضا مالية على المدى الطويل 10 سنوات حتى 30 سنة، ولتمكنهم من تحقيق المشاريع الاقتصادية مقابل فوائد تتراوح بين 5,5 % حتى 6% ، بلغ رأسمال هذه الشركة 30 مليون فرنك موزعة على 60.000 سهم مقدار السهم الواحد 500 فرنك وارتفع في سنة 1908 إلى 40 مليون فرنك بإصدار 20.000 سهم جديد[3].

تم تأسيسه من أجل تطوير المستوطنة وبعث المشروع الزراعي وتوطيد هياكله وتقديم منح وشهادات لمزارعي الكروم.

قام بنشاط كبير منذ البداية ودرس الهيكلة الإدارية التي أسسه مشروعه في الجزائر له نشاط كبير[4].

4-2 القرض الأهلي

تدعى إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر أنها أنشأت الشركات الأهلية للاحتياط لغرض حماية الفلاحين الجزائريين من أفات الربا والمضاربة وبسبب مجاعات 1868، وعليه أنشأ القرض الأهلي في 1869 [5].

---

[1] حورية عباس، **"الشركات الرأسمالية والمصارف الفرنسية في تأثيرها على توسيع دائرة مصادرة العقار 1852-1870"**، مجلة التاريخ المتوسطي، المجلد4، العدد1، جوان 2022، ص158.

[2] المرجع نفسه، ص159.

[3] علي بوركنة، محمد الصالح بوقشور، المرجع السابق، ص 194.

[4] بن أشنهو عبد اللطيف، **"تكوين التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر"**، تر: عبد السلام شحاذة، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 1979، ص 147.

[5] علي بوركنة، محمد الصلح بوقشور، المرجع السابق، ص 198

وبناءا على تقرير تقدم به "بورلي Bourlier" أمام البرلمان يدعو فيه إلى بمثال مليانة، صدر قانون في 14 أفريل 1893 يقضي بإنشاء مؤسسات ذات منفعة عامة يطلق عليها اسم الشركات الأهلية للاحتياط بهدف مساعدة الفلاحين الجزائريين الفقراء وتقديم قروض مالية لهم بغرض تطوير محصولهم الفلاحي وتحسين أدوات العمل وتجديدها أيضا من أجل إدماجهم في الضمان الاجتماعي، وقد حظي هذا القانون بموافقة وتأييد الحاكم العام للجزائر[1].

هدفه تمكين الفلاحين والخماسين من الحصول على قروض سنوية نقدية أو عينية لدعمهم ومساعدتهم على تطوير زراعتها وإدخال تحسينات على العتاد الفلاحي وتجديده[2].

[1] تندراري عبد الرحمان، **"العمال الزراعيون والأزمة الاستعمارية في عمالة وهران 1880-1954"**، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2018، ص30.

[2] علي بوركنة، محمد الصالح بوقشور، المرجع السابق، ص199.

خلاصة:

القوانين التي سنتها السلطات الفرنسية من أجل حماية نظام مالي استعماري في الجزائر، بما فيها قانون الإستقلال المالي 19ديسمبر 1900، ومن هذا أنشأت لجان تحقيق برلمانية تحقق في شؤون الجزائر ومنه تم إنشاء مجلس المندوبيات المالية، حيث شكل المستوطنين الأغلبية مقابل الأقلية من الجزائريون المسلمين، رغم هذا استعان النظام المالي الاستعماري بالمؤسسات المالية وطورها أكثر وشكل لها فروع في ربوع الوطن.

الفصل الثالث:

السياسة الضريبية الفرنسية في الجزائر 1870-1914

تمهيد:

تعد السياسة الضريبية من أدوات وأساليب السياسة المالية، وهي الأسلوب الذي انتهجته إدارة الاحتلال بهدف تحقيق مصالح اقتصادية وتطوير الاقتصاد الفرنسي، من خلال فض مجموعة من الضرائب، وتدعيمها بالقوانين والإجراءات الخاصة.

المبحث الأول: طبيعة النظام الضريبي في الجزائر خلال الفترة 1830-1870

في المجال الاقتصادي حافظت الإدارة الفرنسية في الجزائر على نفس النظام الضريبي القائم في العهد العثماني تقريبا، والذي معظمه يعود إلى أصل ديني[1]، التي رأت ضرورة إثقال أكتاف الشعب الجزائري بضرائب تكون بطريقة أثقل مما كانت سائدة من قبل حسب نظرهم أنهم لا يصرفون ولا يسكنون منازل مكلفة في حين يقطنون الخيام، البيوت القصديرية والطوب، أي أن مصاريفهم قليلة مما لاشك فيه أن سبب فرض الضرائب المتبعة على الأهالي من اجل اضطهادهم وسلبهم أراضيهم وخضوعهم بالقوة للمستعمر[2].

وفرض الضرائب واستخدام عائداتها وطريقة جمعها، لم تكن موحدة أو ثابتة، فتم وضع مرسوم 21 أوت 1839م لتأسيس منطقة مالية حقيقية من خلال تنظيم خدمة الضرائب كذلك مرسوم 2جانفي 1846 الذي بمقتضاه أن جميع الأحكام الإدارية تضمن تنفيذ النظام المالي الجديد[3].

على سبيل القول نجد المترجم الجنرال "سانت أرنو" فاراون (pharaon) في كتابه حلقة الغزو (epsode de la compére) "يجب أن نثقل كاهلهم بضرائب مرهقة حتى تتعذر عليهم الحياة، فلا يجدون ما يسدون به رمقهم فيصبحون حينذاك بين خيارين لا ثالث لهما، إما أن يثوروا وإما أن ينخرطوا في الجيش الفرنسي"[4].

---

[1] الغالي غربي وأخرون، "**العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد**"، سلسلة المشاريع للبحث والمنشورات، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 225.

[2] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 38.

[3] حورية طعبة، "**السياسة الاقتصاديةالاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة1870-1954**"، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة دراية، الجزائر، 2919-2020، ص150.

[4] سان أرنو : SAINT Arnoud : ولد سنة 1798 اسمه الحقيقي أرنو جاك لوروا، اشتغل تاجرا مسافرا، مدرسا، ممثلا، قاد حملة سنة 1841 عند قدومه للجزائر: أنظر المرجع نفسه، ص ص 333، 334.

كانت الضرائب المفروضة كالتالي:

الضرائب العربية : حيث شرع الجزائريين إلى دفع الضرائب العربية نقدا بدءا من سنة 1845م بموجب الأمر الملكي بتاريخ 01/17/ 1845 من المادة2:[1]

وهي أنواع:

- الحكر (كراء الأراضي العزل)
- العشر (ضريبة الحبوب)
- الزكاة (ضريبة الأنام)
- الأوسة (ضريبة كانت تدفعها قبائل الصحراء ألغيت حوالي 1858)[2].

تم ضبط وتغيير بعض التعديلات على نظام الضرائب خلال هذه الفترة حيث كان في بداية المر الشعب الجزائري يدفع جزء من ضريبة الدخل عينا كدفعة شاه واحدة أو عنزة لكل مائة، كذلك ثورا واحدا لكل ثلاثين، وكدفعه عشر محصول الحبوب بعد تنحية البذار، إلا أنه بعد ذلك أصبح الدفع ليس عينا إنما نقدي من أجل الانتظام وتسهل الرقابة مع مراعاة اختلاف نسبة القيمة من جهة إلى أخرى[3].

تم تقسيم النظام الضريبي إلى:

1- **العشور:**

اشتملت هذه الضريبة على المحاصيل الزراعية يتم تحديدها حسب الجابدات والزويجات حيث تقدّر كل جابدة بحوالي 12 هكتار، تأخذ في بعض المناطق التي تخضع لعدة عوامل كنوع الأرض وكمية المحصول كما لا يمكننا تعرضها للكوارث مثل الجفاف[4]،بحيث أن هذه الضريبة تم فرضها سوى على مزروعات الحبوب مما لاشك فيه أن

[1] عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق، المرجع السابق، ص 125.

[2] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 125.

[3] المرجع نفسه، ص 109.

[4] الغالي غربي وآخرون، المرجع السابق، ص225.

جميع الأهالي مضطرين على دفعها، باستثناء سنة 1858 تم إعفاء كل من الخماسون والعاملون في الأراضي التي يملكها المستوطنين[1]، في عمالة قسنطينة تم الاعتماد على هذه الضريبة في غياب الزكاة[2].

2- الحكور:

تم فرض هذه الضريبة في مقاطعة قسنطينة فقط، فهي كراء أراضي العزل أو أراضي البايلك، تم إتباع هذا النظام خلال العهد العثماني في عهد صالح باي[3]، فهي عبارة عن كراء يقوم بدفعه الفلاح في المزارع، تعتبر المقتطعة التي يقطعها الحاكم لمن يراه أهلا بذلك، إذيتم اقتطاع العشور تقدر ب 25 فرنك أما إذا كان العشور أقل من 25 فرنك تقدر ب 10 فرنك وهي عبارة عن ضريبة عقارية إلى جانب اللزمة سنة 1858 وصل مقدارها إلى 30 فرنك للمحراث لكن بعد ذلك انخفضت وصلت إلى 10 فرنك[4].

3- الزكاة

اشتملت هذه الضريبة في بداية الأمر كل من ولايتي الجزائر ووهران سنة 1858م ثم تم تعميمها لتشمل ولاية قسنطينة، تم تطبيق هذه الضريبة على كل قطعان الماشية من الأغنام، الماعز، الإبل، الأبقار، لم يتم العمل بها إلا سنة 1863[5]، يختلف مبلغ الضريبة حسب الظروف والأوقات التي تم فرضها فيها فنجد:

- الجمل 4فرنك
- البقر 3 فرنك
- الغنم 0,25 سنتيم

---

[1] شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص466.

[2] صالح فركوس، "**إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد (1844-1871)**"، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، د س، ص143.

[3] عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق، ص 38.

[4] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 464.

[5] المرجع نفسه، ص39.

- الماعز 0,25 سنتيم[1].

4- اللزمة:

هي عبارة عن ضريبة شاملة وثابتة تم بداية العمل بها سنة 1858 اختصت في دفع كل من وصل سن رفع السلاح .

5- العسة واللوسة:

هي ضريبة تم فرضها على كل من القبائل الصحراوية والرحل الذين يأتون من الشمال من أجل البحث عن الكلأ، تم إلحاقها تحت الحكم الفرنسي، لكن هذه الضريبة لم تبقى تحت تم إلغاؤها سنة 1858.

6- حق الشعير:

اشتملت على عمالة وهران فقط، منذ إخضاع كل من قبيلة الدواوير والزمالة سنة 1835م وهم يقومون بدفع هذه الضريبة.[2]

أما في ما يخص الضرائب الأوروبية فقد تم تحديدها كالتالي:

1- ضريبة المهن (ptente) :

اختصت هذه الضريبة بكل فرد يقوم بممارسة الحرف كالتجارة والصناعة أو أي مهنة أخرى خاضعة للضريبة. بدأ العمل بهذه الضريبة منذ بداية الاحتلال في شهر ديسمبر 1830م.

2- رسم البحر (octroi de mer)

يعرف بمكس البحر تم وضع هذه الضريبة بهدف مساعدة البلديات وتغطية تكاليف الجباية، مفروضة على سفن الاستيراد، المنتوج المخصص للبلديات[3].

[1] حورية طعبة، المرجع السابق، ص 157.

[2] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص(41-43).

[3] المرجع نفسه، ص41-43.

شهدت سنة 1854 ارتفاع متزايد في قيمة الضرائب مما ترتب عنه سخط الأهالي وتذمرهم، حيث قدرت القيمة المستخلصة من طرف ضباط المكاتب العربية في كامل المقاطعة ب: العشور 1.102.823 فرنك، أما الحكر 0.899.810 فرنك، بالإضافة إلى اللزمة 1.684.369 فرنك، فكان المجموع هذه الضرائب 3.687.002 فرنك[1].

بالإضافة إلى الغرائم المفروضة على القبائل، حيث قدرت سنة 1850 ب162.184.50 فرنك[2]، أما سنة 1857م شهدت سنة انتهاك وهيجان بسبب الضرائب المرتفعة حيث أن السلطات الاستعمارية التي كانت تعمل على فرض المزيد من الضرائب من جهة إسكات الأفواه ومن جهة أخرى إغناء الخزينة على الرغم من ظهور العديد من النداءات التي تطالب بتخفيف الضرائب في حين أن هذه النداءات لم تجد أذان صائغة لأن من طرف الكولون الحصول على الضرائب أسلوب يخدم مصالحهم[3].

إن هذه الضريبة لم تكن سوى وسيلة كذلك من الوسائل الاستعمارية تجبى بالقوة الحديد والنار ولا يستفيد منها الأهالي سوى البؤس والدمار، ولم تكن قائمة أو مؤسسة على قواعد ثابتة، بل كانت خاضعة لأهواء الاستعمار.

[1] صالح فركوس، المرجع السابق، ص 146.

[2] المرجع نفسه، ص 147.

[3] عبد الحميد زوزو، "**الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي**"، ج1، د ط، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 241.

المبحث الثاني: تطور السياسة الضريبة خلال فترة الحكم المدني (1870-1914)

قد انتهجت الإدارة الفرنسية سياسة ضريبية التي اعتبرت من اخطر المشاكل التي واجهها الشعب الجزائري خلال قترة الاستعمار الفرنسي، التي تم فرض عليه ضرائب دون أن يستفيد من شيء[1]، في إطار النظام الضريبي يجب الإشارة إلا أن إدارة الاحتلال عملت على سياسة التفرقة في فرض الضرائب بين الأهالي والأوروبيين فنجد أن الجزائريين الفقراء يدفعون أكثر مما يدفعه الأوروبيين الأغنياء[2].

على حد تعبير مترجم الجنرال يانتاريو: في كتابه "حلقة الغزو" " يجب أن نثقل كاهلهم بضرائب مرهقة حتى تتعذر عليهم الحياة، فلا يجدون ما يسدون به رمقهم، فيصبحون حينذاك بين خيارين لا ثالث لهما ، إنما أن يثوروا وإما أن ينخرطوا في الجيش الفرنسي، من هنا تعمد الاستعمار الفرنسي بإثقال أكتاف الشعب الجزائري بضرائب جائرة[3].

أولا: الضرائب العربية

بعد تغيير نظام الحكم من العسكري إلى المدني تم إصدار مجموعة من المراسيم منها مرسوم 24ديسمبر 1870 الذي تم بموجبه تحويل القبائل إلى أراضي مدنية[4]، وفي ظل هذا نجد الأهالي الذين مطالبون بدفع الضرائب التي أصبحت عبء عليهم خاصة بعد تنظيمها وتقسيمها إلى أنواع،وهي: العشور، الحكور، الزكاة، اللزمة[5].

1- العشور:

هو الضريبة على الحصاد، تم إنشائه خلال عهد أحمد باي بايلك الشرق، غير أنه كان يتم حسابه على عدد المحاريث المزروعة حسب المناطق الموجودة ونختلف من سنة

[1] عبد الله مقلاتي " **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954**"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014، ص 110.

[2] يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص42.

[3] بشير بلاح، "**تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1889**"، ج1، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 161.

[4] عبد اللطيف أشنهو، المرجع السابق، ص 65.

[5] المرجع نفسه، ص110.

إلى أخرى[1]، أما من خلال عهد الدولة العثمانية كان يطبق العسر على كل من القمح والشعير فقط[2].

لكن الإدارة الفرنسية قامت بتطبيقها على المقاطعات الثلاث كل من وهران وقسنطينة، الجزائر، لكن لم تطبق في المناطق الجبلية[3]، وإصدار منذ 20سبتمبر 1886 م أصبح العشر يطبق على المنتوجات الزراعية كالأشجار المثمرة والخضر والكروم، وقدرت تعريفة التحويل 22فرنك للقنطار من القمح أما فيما يخص الشعير الذي قدر 11فرنك للقنطار حيث إن هذه النسبة تخص مل من إقليم الجزائر ووهران أما بالنسبة لإقليم قسنطينة الذي وصل25 فرنك كما تجدر الإشارة أن عشر المحصول يتغير حسب مردودية[4].

هنا نلاحظ انه تم رفع العشور بنسبة 10% ابتداء من سنة 1874 وبذلك تمت زيادة جزافية لسعر قنطار القمح والشعير اللذان انتقلا بالتتابع من 20إلى 22فرنك ومن 10إلى 11فرنك، بما أن في عمالة قسنطينة ضريبة العشور ثابتة فإن دافعي الضرائب محاصيلهم قد ثبت انه لا يحق لهم الخصم إذا حصلوا على حصاد عائدا مساو أو أكثر من عشرة أضعاف مبلغ عوائدهم من ضرائب العشور بموجب قرار 26ديسمبر 1886م[5].

العشر عمالة وهران يختلف عما يوجد في عمال الجزائر هذا راجع لشروط عدة، بموجب مرسوم الحاكم الصادر في 20 سبتمبر 1886م تم تنظيم هذه الضريبة حيث تدفع على المحاصيل الزراعية فقط، كما يجب ذكر نقطة مهمة التي تخص الجباية يجب معرفة نوع المحصول إذا كان جيدا أو لا، هذا في ما يخص عمالة وهران، أما بالنسبة لعمالة

---

[1] صالحي مزهورة، "**طبيعة النظام الضريبي للحكومة العامة الجزائرية 1845-1900**"، مجلة البحوث التاريخية، المجلد06، العدد1، جوان 2022، ص 445.

[2] نادية زروق، "**سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر1870-1900**"، دار هومة، الجزائر، 2014، ص 166.

[3] صالحي مزهورة، المرجع السابق، ص 445.

[4] نادية زروق، المرجع السابق، ص 166.

[5] حورية طعبة، المرجع السابق، 156.

الجزائر لا يختلف كثيرا على ما هو موجود في عمالة وهران، الشيء المختلف هو قيمة الضريبة منخفضة في عمالة الجزائر ومرتفعة في عمالة وهران على سبيل المثال: 66 فرنك للمحراث في عمالة الجزائر و88 فرنك للمحراث في عمالة وهران،[1] بقيت هكذا إلى غاية سنة 1887م إلى أن تم بعد ذلك إدخال عليها بعض التعديلات من خلال تعميمها على جميع المحاصيل الزراعية، نجد سنة 1890م تطبيق ضريبة العشور على 89.357محراث أهليا بعد ما كانت تأخذ عينا أصبحت تأخذ نقدا في الجزائر ووهران.[2]

الجدول1: يمثل ضريبة العشور في مقاطعة قسنطينة 1892-1897

السنوات	عدد المحارث
1892	84.509
1896	74.002
1897	74.199

الجدول 2: ترتيب المحارث لضريبة العشور التي تم تصنيفها إلى 5 أنواع حسب طبيعة محصول مقاطعة الجزائر

الإنتاج	ممتاز	جيد	حسن	سيئ	منعدم	مجموع المحارث
1896	41	3285	16633	17777	7014	41750
1897	3	1541	12714	2160	5577	41441

[1] محمد تيرش، "**استمرار تسليط الضرائب العربية على قبائل عمالة وهران 1830- 1918**" ، مجلة العصور الجديدة، مجلة محكمة مصنفة، المجلد 10، العدد1، 1 مارس 1441/ 2020، ص ض335، 336.

[2] صالحي مزهورة، المرجع السابق، ص ص446، 447.

الجدول 3: ترتيب المحارث لضريبة العشور التي تم تصنيفها إلى 5 أنواع حسب طبيعة محصول مقاطعة وهران

الإنتاج	ممتاز	جيد	حسن	سيئ	منعدم	مجموع المحارث
1896	702	8.012	16.177	11.452	20615	40601
1897	362	30138	9.998	14.766	5.976	[1]75721

2-الزكاة

هي ضريبة على المواشي، جمال، أغنام وماعز وتطبق على كل الشعب الجزائري دون إستثناء، وفي كل الأقاليم نظرا لعدم ضبط المواشي لأنها متنقلة طبقت السلطات الفرنسية الاستعمارية المادة 14 من قانون الأهالي على كل جزائري يقوم بإخفائها، كذلك من يقوم بمحاولة إخفاء 20 ثورا سيدفع ضريبة 97.60 فرنك، وإن تم اكتشافه يخلص غرامة 15 فرنك وعادة السحب لفترة يومين[2].

بعد سنة 1858م تم فرض ضريبة الزكاة على كامل التراب الجزائري، إلى غاية هذا التاريخ لم تكن مقاطعة قسنطينة خاضعة لهذه الضريبة، يجدر الإشارة هنا أن مبالغ تختلف حسب اختلاف نوع الحيوانات والمناطق وعدد ونوع الماشية هذا إلى غاية 1863 الذي يعتبر هذا التاريخ التي تمت فرنسا فيه توحيدها وتحديدها:

- نصاب الإبل 4 فرنكات
- نصاب البقر 3 فرنكات
- نصاب الخرفات
- نصاب الماعز[3].

[1] صالحي مزهورة، المرجع السابق، ص ص 446-447.

[2] نادية زروق، المرجع السابق، ص 167.

[3] صالحي مزهورة، المرجع نفسه، ص 444.

ابتداءا من سنة 1874 تم رفع مبلغ زكاة الغنم الذي كان 0.15 فرنك أصبح 0.20 فرنك وزكاة الماعز من 0.20 إلى 0.25 فرنك[1]، حيث عرفت بضريبة النصاب أو التحديد[2] وهي خاضعة بقطعان الحيوانات كانت تفرض على جميع الحيوانات الأهلية المستغلة للفلاحة والموجة للتجارة وإعفاء الحصان والبغل منها[3]، تم ضبط العدد الإجمالي للحيوانات التي تم فرضها سنة 1889 ب 14.369.913 رأسا، حيث قدر الناتج

7.026.419 فرنكا[4]،حيث تم وجيه أموال الزكاة إلى عائداتها لغرض الاستيطان تم جمع سنة ملايين

وخمسمائة ألف (6.500.000) فرنك ذهبي، وهو مبلغ معتبر كما أنه إنتهاك واضح للوجهة التي حددتها الشريعة الإسلامية[5].

3- اللزمة:

هي ضريبة الرؤوس توجد في منطقة القبائل تم فرضها من قبل الجنرال راندون سنة 1857م بعد ثورة المقراني صرح تيرمان فيما يخص ضرائب أخرى خاصة أن السكان يدفعون أقل ما يدفعه الجزائريون في المناطق الأخرى، سن 1882 تم إقرار التحفظ على الرتب الأولى نفسها مع إدخال بعض التعديلات عليها حيث الأغنياء يدفعون من 500 إلى 600 فرنك، ويتم تقسيمها 15 فرنك للأغنياء العاديين، 50 فرنك للأغنياء جدا، 100 فرنك وأكثر للأكثر ثراءًا[6].

---

[1] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 476.

[2] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 39.

[3] محمد بليل، "**تشريعات الإستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين (1881-1914)**"، د ط، وزارة الثقافة، الجزائر، د س، ص 315.

[4] حورية طعبة، المرجع السابق، ص 158.

[5] حمادى بن موسى، "**الضرائب والغرامات في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر (1850-1900)**"، مجلة الحقيقة، العدد36، جامعة أدرار، ص40.

[6] نادية زروق، المرجع السابق، ص168.

كما أن هذه الضريبة شائعة في قبائل زوارة وتعني بذلك ضريبة الرأس على كل من كان قادر على حمل السلاح تعويض على دفع الزكاة والعشور، تدفع على كل نخلة بدل الشخص المالك في الجنوب[1]، تختص بالنخيل والبلديات المعنية هي: عمالة قسنطينة، بسكرة، عين توتة، خنشلة، توقرت، يتم تحديد رسوم من قبل الحاكم العام سنويا وتتراوح نخلة ما بين 25 إلى 50 سنتيما حسب كل منطقة، أما بالنسبة للأوروبيين فيما يخص النخيل التي لديهم تم وضع الحاكم العام 23 سبتمبر 1896م تحصيل ضرائبها وفق شروط:

- المزارع المتفرقة في الواحات والتي اشترتها الشركات أو الأفراد يديرها وكلاء أوروبيين ولكن تزرع من قبل الخماسة.
- كل المزارع البعيدة أكثر من 08 كيلو متر من مكان سكن المالك أو ممثلة الأوروبي[2].

كما تم تقسيم هذه الضريبة إلى تقسيمات وهي كالاتي:

أ) ضريبة اللزمة في الجنوب الغربي للجزائر: وهي ضريبة جماعية تدفعها كل قبيلة من الرحل وصلت قيمتها سنة 1886 إلى 61900 فرنك هذا المبلغ لم تتغير كثيرا.

ب) اللزمة على النخيل: هي تشمل المثمر فقط، تقدر بعدد الأشجار ونوعها والنخيل ينقسم إلى ستة أنواع التي تمسهم الضريبة كلهم، تقوم بإلحاقها ضرائب ثابتة تقدر 25 سنتيم و 28، 30، 35، 40، و50 سنتيم[3].

ج)اللزمة في بعض مناطق عمالة قسنطينة: تعتبر ضريبة مهمة حيث وصل دخلها السنوي إلى 207.000، كانت عدد المواقد[4] التي لحقتها الضريبة عام 1883م حوالي 8617 موقد كان 20 دوار يدفعوا اللزمة في أقصى الجنوب[5].

---

[1] أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، المرجع السابق، ص76.

[2] حورية طعبة، المرجع السابق، ص 158، 159.

[3] محمد تيرش، المرجع السابق، ص 332.

[4] المواقد المقصود بها طبعا المنازل بالتعبير الضريبي الفرنسي والمناطق التي كانت طبق فيها هذه الضريبة هي ما كان يطلق عليها في ذلك الوقت بالقبائل الصغرى، أنظر: محمد تيرش، المرجع نفسه، ص 332.

[5] المرجع نفسه، ص 332.

4- الحكور

ضريبة خاصة لعمالة قسنطينة ويكون زيادة على العشور ويقبض بنفس القواعد ولكن بتعريفتين فقط، وتنقلت من هذه الضريبة الأراضي المصنفة على أنها ملك بالمراسيم التي تنفذ قرار مجلس الشيوخ المؤرخ في 22 افريل 1863، يعني 37 بلدية والذي مثل أحد المسائل لتفكيك الأراضي المسماة عرش[1]، هي كراء أراضي العزل التي كانت تدفع نقدا، قدرت قيمة الكراء ب 20/ ف على "جبدة" الواحدة على 10 هكتارات مزروعة وربما "أقل في المناطق الأكثر فقرا، لأننا وجدنا من يقدرها ب 10 /ف فقط"[2].

الجدول4: يمثل الضرائب العربية في العمالات الثلاث

العملات	الضرائب العربية (بالفرنك)				
	العشور	الحكور	الزكاة	اللزمة	المجموع العام
المناطق المدني عمالة الجزائر	1.413.253	/	969.762	698.772	3.061.788
عمالة وهران	1.531.218	/	698.869	/	2.230.067
عمالة قسنطينة	1.537.546	881.739	1.899.187	496.953	4.815.425
المجموع (فرنك)	4.482.017	881.739	3.567.818	1.195.725	10.127.301
المناطق العسكرية عمالة الجزائر	159.825	/	465.447	173.012	798.284
عمالة وهران	638.875	/	403.483	/	467.359
عمالة قسنطينة	218.202	172.982	556.530	650.908	1.598.622
المجموع (فرنك)	441.903	172.982	1.425.460	823.920	2.864.266
المجموع العام[3]	4.923.921	1.054.721	4.993.279	2.019.645	12.991.587

[1] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 187.

[2] محمد تيرش، المرجع السابق، ص 330.

[3] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 137.

5- السنتيمات الإضافية:

قرر فرض مبلغ كبير من السنتيمات الإضافية سنة 1873 إضافة على الضرائب العربية من أجل تمويل مصلحة الشؤون الملكية الأهلية، بموجب مرسوم 13 جويلية1874 تم تحديد مبلغ سنتيمين إثنين لكل فرنك من الضريبة الأصلية، وعشر سنتيمات للزمة القبائلية ومضاعفة الأرقام المذكورة ابتداءا من السنة الموالية (4 و20 سنتيم)، بفضل هذه القرارات تم ارتفاع نسبة السنتيمات الإضافية بعد سنة 1872 حيث وصلت 224 و245، 14 فرنك ثم 16.929.400 فرنك سنة 1876 بعد أن كانت منخفضة في السنوات الماضية، 15 مارس 1877 قرر مجلس الحكومة الشروع في القبض السنتيمات الإضافية على اللزمة القبائلية إضافة على الضريبة الأساسية[1]

ثانيا: الضرائب الفرنسية

ظهرت خلال هذه الفترة ما يعرف بالضرائب الفرنسية التي بدورها مقسمة على قسمين ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة، وهي ضرائب أمتين: ضرائب الجزائر القديمة التي اعتبرها بعض رجال القانون الفرنسيين "ثمن الهزيمة"، وضرائب الاحتلال لذلك كانت نسبة مساهمة الجزائريين من مجموع قيمة الجباية عالية[2].

1- **الضرائب المباشرة:** تنقسم بدورها إلى فئتين:

أ- ضرائب التوزيع: فهي تلك التي يعرف مقدارها مقدما والتي يختلف إسهام كل منها وفقا لعدد الخاضعين للضريبة.

ب- الضرائب المفروضة على الحصص: فهي تلك التي يختلف تحصيلها وفقا لازدهار البلديات[3]، تفرض هذه الضرائب على الأشخاص الماديين والمعنويين وتقتطع مباشرة كضريبة المهنة وضرائب الدخل العام، والضريبة على العقارات، حقوق الجمارك

[1] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق،ج2، ص ص 475-477.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ج1،ص161.

[3] حورية طعبة، المرجع السابق، ص162.

والضرائب البلدية أهمها (الضرائب على الكلاب، ذبح الحيوانات وحقوقهم..) حيث دفع الجزائريون نسبة 76% من قيمتها الإجمالية عام 1709[1].

2- الضرائب غير المباشرة:

تفرض على بعض المواد والنشاطات والخدمات، كالرسم على القيمة المضافة وحقوق الطوابع والتسجيلات والرخص المختلفة وحقوق الصيد وغيرها، تم إعفاء الكولون من ضريبة الدخل وفي مطلع القرن العشرين كان الجزائريون يدفعون أضعاف ما يدفعه الكولون من الضرائب دون الاستفادة منها مما قلص مواردهم وضاعف من شقائهم، هذا فضلا عن الغرامات الباهظة[2].

تعتبر الضرائب العربية مهمة جدا حيث تعمل على الإمداد بالمساهمات في الخزينة المالية لفرنسا كما أن مداخيل الضرائب يتم تقسيمها بين الدولة والإقليم[3]، غير أن القوانين وقرارات الحاكم العام التي تخص الضرائب تم ربطها بقانون الأهالي التي تم تجديدها في 15 جويلية 1914 حيث يتم توزيع الضرائب كالأتي:

- خمسة أعشار 5/10 لميزانية دولة الجزائر.
- خمسة أعشار لميزانية العمالات وفق مرسومي سبتمبر 1861 و22 أكتوبر 1875م[4].

تحتل الضرائب العربية التي يدفعها الشعب الجزائري مركزا ساحقا من خلال الكشف عن العائدات سنة 1882 تم 35 مليون كإيرادات إجمالية منها مبالغ مخصصة للجزائر للقيام بأشغال عامة وبعض المعونات، تم دفع الشعب الجزائري 22 مليون تم توزيعها كالأتي:

- ضرائب عربية 13-14 مليون

[1] بشير بلاح، نفس المرجع،ج1، ص 259.

[2] المرجع نفسه، ص 259.

[3] نادية زروق، المرجع السابق، ص 169.

[4] بليل محمد، المرجع السابق، ص 315.

- ضرائب إضافية 23 مليون
- ضرائب استثنائية 0.8 مليون
- رسوم بلدية 5.00 مليون
- ضرائب مباشرة وغير مباشرة 0.85 مليون

يقدر المبلغ بالفرد:

- 8.30 فرنك بين 1860-1870
- 12.00 فرنك بين 1870-1890[1].

ثالثا: نظام الغرامات

لم تهمل السلطات الاستعمارية منذ احتلالها لنظام الضرائب، بل أعطت له أهمية كبيرة، حيث عملت على وضع سياسة خاصة له من حيث التنظيم والتنويع مصادرة، التي كانت نعمة الأهالي من حيث الجور الذي طبع على نظامها، وعلى أثر التحولات التي طرأت بعد 1870 بما فيها سيطرة الشبه التامة بالنسبة للمستوطنين على جميع المصالح الإدارية والمالية[2].

1-نظام الغرامات:

بعد أن تمكنت إدارة الاحتلال على السيطرة والهيمنة على جميع التراب الجزائري تحت سلطتها عملت على فرض غرامات مرهقة على الشعب الجزائري مما أدى إلى تسليط السلاح الغرامات سواء الفردية والجماعية على المجتمع الأهلي المسلم بحجج مختلفة، كالتهمة حرق الغابات أو المشاركة في الانتفاضات أو التأخر في دفع الضرائب، أو رفض أوامر أحد أعوان الإدارة أو عدم التبليغ عن جناية، أو ممارسة حرفة الرعي داخل الغابات، أو تقديم العون لشخص معادي للدولة[3]، ومن الواضح أن الهدف وراء هذا الأسلوب العقابي

[1] عبد اللطيف اشنهو، المرجع السابق، 102.

[2] يحيى بوعزيز، "سياسة التسلط"، المرجع السابق، ص 28.

[3] حمادى بن موسى، المرجع السابق، ص 132.

ألا وهي تطبيق الغرامة الجماعية هو تجريد القبائل من ثروتها، حيث أن المصادرة مكنت سلطات الاحتلال الفرنسي من تجريد الأهالي من الأرض، كما أن الغرامة الجماعية التي سمحت بالاستيلاء على قدرها من احتياطاتهم النقدية، وكذلك إخضاع المجتمع الجزائري لعقوبة الغرامات الجماعية التي تعتبر جزء من الترسانة القمعية التي تضمنها قانون العقوبات الخاص بالأهالي[1]، أما بالنسبة لقيمتها التي تتحدد من طرف الحاكم العام أو مساعديه العسكريين[2].

بموجب التعليمة الصادرة في 12 فيفري 1844 تم تحديد الغرامة المالية التي فرضت على الأفرادأو الجماعات من طرف مسؤول محلي تم تعيينه من طرف الإدارة الاستعمارية، غير أن هذه الغرامة تم تطبيقها على كل الانتفاضات وعلى كل من يخالف قانون الغابات الصادر 17جويلية 1874[3] ، في ظل النظام الغابي نجد أن الأهالي الذي لا يحق لهم استغلال أي شيئ من الغابة حجرا أو ثمرا، بل تعدى ذلك في تغريمهم ومعاقبتهم بغرامة تتراوح من 10 إلى 30 فرنك، حيث أن كل من وجد يحمل أداة قطع تمت معاقبته بغرامة قدرها 10فرنك، أما بالنسبة من يقوم ببناء منزل قرب الغابة دون ترخيص من السلطات الفرنسية تقدر قيمة الغرامة ب 50فرنك، فقطع حزمة أخشاب يغرم بثمن كبش على مرتكب الفعل[4].

في النصف الأول من شهر أوت لسنة 1881 عرف بحرائق أهلكت 60000هكتار من الغابات وأهلكت كذلك الكثير من الماشية وراحت ضحايا كثر من الأهالي إلا أن الإدارة

---

[1] رمضان بورغدة، "**مصادرة الأراضي والضرائب والغرامات وأثرها على المجتمع الجزائري خلال النصف الثاني من القرن 19**"، تاريخ الجزائر، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، المجلد2، العدد2، جامعة20 أوت سكيكدة، 2008.ص363.

[2] علي بشير بران، "**ممارسات حقوق الإنسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي(1830-1962)**"، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص457.

[3] بوعلام بوحمودة، "**الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية**"، دار العمان للنشر، 2012، ص72.

[4] فاطمة الزهراء مساك، "**قطاع الغابات في الجزائر وسياسة الإدارة الاستعمارية**"، مذكرة ماستر، تاريخ المغرب الحديث، قسم العلوم الانسانية، جامعة حمه لخضر الوادي، 2017/ 2018، ص ص49، 50.

الفرنسية عملت على معاقبتهم ، فكانت ضحية هذه العقوبات تسع وتسعون مجموعة أهلية، وكانت ثلاثة وتسعون (53) التي تم فرض عليهم غرامة جماعية حيث وصلت قيمة الغرامات ككل أربعة ملايين 4000000 فرنك، التي تم تقسيمها على النحو الأتي:
313875 فرنك بموجب الغرامات الجماعية 848000 فرنك بموجب مبالغ الإيجار المطلوبة من أملاك الدولة التي ادعت الملكية على الأراضي الفلاحين الذين لم يسددوا غرامة الحجز.[1]

كما استحدث قانون الأهالي الصادر في 20جوان 1881 غرامات خاصة بالأهالي الذين يتهربون من دفع الضرائب في أجالها تساوي قيمتها أضعاف قيمة الضريبة المسددة في أجالها المحددة،[2] أما إدارة الاحتلال التي لم تستطع تحديد المتهمين الحقيقيين لهذا تسلط عليهم غرامات كبيرة على كامل القبيلة حيث بلغت مداخيل مصلحة الغابات 4.313.464 فرنك من بينها 2.833.495 فرنك عبارة عن غرامات من محاضرة المخالفات ففي سنوات 1911 ، 1912، 1913 بلغت العقوبات معدلات قصوى تم تحصيل 595.226 فرنك استلم منها 432.719فرنك نقدا، وتم تحصيل 566.102 سنة 1912 استلم منها 404.639فرنك نقدا.[3]

وقد وصف المؤرخ الفرنسي لويس رين الغرامة الجماعية بأنها أصبحت بسرعة وسيلة طبيعية للقمع في حالة رفض الخضوع لأوامر السلطات الإدارية، فالغرامة الجماعية يمكن أن تطبق على أية قبيلة في الحالتين الآتيتين:

- عندما يقترف أفراد القبيلة الجنحة جماعيا
- عندما ترفض القبيلة تحديد المتهم والقبض عليه، وتسليمه للسلطات الإدارية القضائية[4] .

[1] حمادي بن موسى، المرجع السابق، ص133.
[2] المرجع نفسه، ص132.
[3] علي بشير بران، المرجع السابق، ص458.
[4] حمادي بن موسى، المرجع السابق، ص134

استمرار العمل بالغرامة طيلة الفترة 1944 وقد صممت كعقوبة فردية يلجأ إليها قادة الأهالي والحكام المدنيين والعسكريين لقمع الجرائم التي لم ينص عليها القانون الفرنسي ويلجأ إليها كعقوبة جماعية.[1]

بعبارة أوضح فإن أطماع الاستعمار الفرنسي في الجزائر كانت بلا حدود، حيث زاحمت وحرمت أهل البلاد من الخيرات فقد عرفت إبان هذه الحقبة السوداء أقصى درجات الحرمان والبؤس.[2]

رابعا: التشريعات الفرنسية المتعلقة بالضرائب

1- قانون السيناتوس كونسيلت 22أفريل1863.

منذ اعتلاء نابليون الثالث إلى الحكم وقيام الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1852.1870، نجد بأنه تم تركيز على الأرض التي تعتبر من أهم الوسائل التي تعتمد عليها إدارة الاحتلال في الجزائر، بحيث تعمل على فتح أبواب كثيرة للاستيطان، صدر عن مجلس الشيوخ الفرنسي أهم قانون عقاري منذ قيام الإمبراطورية الفرنسية الثانية والصادر في 22افريل 1863م والذي يعد من أهم التشريعات التي اقرها نابليون الثالث، والذي دافع عنه الجنرال آلارد، الناطق الرسمي باسم مجلس الحكومة الفرنسية.[3]

بعد زيارة نابليون الثالث إلى الجزائر وعودته إلى فرنسا عمل على دراسة التقارير التي تختص في التعامل مع الجزائريين، فظل تحكم فرنسا في الوضع الفلاحي عمل هذا على إدخال مجموعة من التعديلات على المراسيم، لان فرنسا في ذلك الوقت بحاجة إلى حفظ المحاصيل الفلاحية ومن اجل كذلك دخول حركة رؤوس الأموال، فيما سبق الذكر فإن

[1] علي بشير بران، المرجع السابق، ص458.

[2] حمادي بن موسى، المرجع السابق، ص132

[3] نور الدين إبلال، "**المرسوم المشيخي 22 أفريل 1863 في الجزائر والمواقف المختلفة منه**"، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد1، 2017، ص3.

نابليون عمل على إرضاء العرب بفكرة العام بيليسي[1] 6 فبراير 1863[2] حيث من خلال الرسالة وضع نابليون النقاط الأساسية للسياسة التي سوف يتبعها، التي تعتبر المحطة الأولى لقانون سيناتوس كونسيلت 1863، أهم ما جاء في الرسالة "يبدو لي من الضروري ، من أجل راحة وازدهار الجزائر،دعم وتعزيز الملكية بين أيدي ممتلكيها..."[3]

تمت مناقشة المشروع من قبل مجلس الشيوخ[4] وتم الإعلان عن قانون 22أفريل 1863م[5] حيث جاء من أجل تعيين أراضي القبائل وتقسيمها[6]، كما أن هذا القانون يتألف من سبعة فصول في حين يجب تسليط الضوء على الفصل الرابع فيما يخص الضرائب والرسوم.

الفصل الرابع: تبقى القبائل المقيمة بهذه الأراضي ملزمة بدفع ما عليها من ضرائب ورسوم اتجاه الدولة[7] أي أن الأشخاص المقيمين في تراب الأعراش ملزمون بدفع الرسوم لصالح خزينة إدارة الدولة[8]، من خلال هذا القانون تبين مدى فرنسة الأراضي من أجل إخضاعها للنظام الضريبي الفرنسي لغرض خلق ميزانية استعمارية[9]، غير أن هذا القانون ماهو إلا من

---

[1] بيليسي (1794- 1864) : درس في الأكاديمية العسكرية la Fleche و Saint Cgr شارك في حملة اسبانيا (1823)، وحملة الجزائر (1830) شارك في حرب القرم (1855)، عين عضوا في مجلس الشيوخ عقب عودته إلى باريس، في 1860 عين حاكما على الجزائر، انظر: داهة بن عدة، "**الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر**" 1830- 1962، ج2، المرجع السابق، ص491.

[2] محمد بليل، المرجع السابق، ص ص125، 126.

[3] صالح حيمر، "**السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830- 1962)**"، أطروحة دكتوراه: التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: علي أجقو، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013/ 2014، ص ص114-118.

[4] محمد بليل، المرجع السابق، ص126.

[5] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص136.

[6] الهواري عدي، "**الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي (1830- 1960)**"، تر: جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت، لبنان، 1983، ص64.

[7] صالح حيمر، المرجع السابق، ص116.

[8] نور الدين إبلال، المرجع السابق، ص4.

[9] الهواري عدي، المرجع نفسه، ص366.

من أجل السماح بجميع عمليات النصب والنهب والتجريد للأراضي من خلال تجزئة القبائل وانخفاض المساحات الأرضية للجزائريين .[1]

2- قانون وراني 26 جويلية 1873

جاء هذا القانون من أجل الاهتمام بالمستوطنين بالدرجة الأولى الذي استهدف القضاء على الملكية الجماعية للأرض وتوزيعها على المستوطنين الفرنسيين[2] من خلال القضاء على على القبائل الجماعية المترابطة مع بعضها وإقامة ملكية فردية، حيث بفضل هذا القانون تمكنت إدارة الاحتلال من السيطرة على الوضع وتمكين المعمرين من أكبر من 40000 هكتار خلال الفترة الممتدة ما بين 1871- 1880م[3].

3- قانون 17 جويلية 1874

إصدار إدارة الاحتلال القوانين منذ سنة1873م خاصة في مجال الغابات من أجل التحكم والاستيلاء واغتصاب الأراضي وانتزاعها من أصحابها، جاء هذا القانون 17 جويلية 1873 نتيجة نشوب الحرائق 1873م، الشيئ الذي لفت انتباه الإدارة الاستعمارية من أجل وضع نظم وأسس لحماية الغابات[4]، على إثر هدا تم إعلان الحكومة الفرنسية قانون 17 جويلية 1874 الذي يعتبر أول قانون غابي يختص بالجزائر، والدي جاء بموجب الحرائق التي نشبت في الغابات الجزائرية.

- تم بث هدا القانون في النشرة الرسمية للحكومة العامة للجزائر بعنوان " قانون بشأن التدابير الواجب اتخاذها لمنع الحرائق في المناطق الغابية بالجزائر" ، حسب المادة 08 من القانون التي بمقتضاها فرض غرامات مالية في حق من يقصر في حماية الغابات،

[1] المرجع نفسه، ص ص 383، 384.

[2] علي العبيدي، "صفحات من تاريخ الجزائر"، ج2، د ط، الجزائر، 2020، ص119.

[3] حياة فنون، المرجع السابق، ص153.

[4] موسى لمام، **التشريعات الاستعمارية في قطاع الغابات وأثرها على السكان المحليين الجزائريين 1830- 1903**، مجلة الفرطاس، العدد5، جوان 2007، ص243.

أي أنه إذا وجد تقصير من الأوروبيين أو الجزائريين فإن العقوبة التي تفرض هي غرامة تتراوح قيمتها ما بين 20 إلى 500 فرنك[1].

- أيضا نجد أن الجمهورية الفرنسية الثالثة التي قامت بالتصويت على قانون الغابات وبموجب هدا القانون يتم فرض على الجزائريين خدمات في مواقع الرقابة وتكون إجبارية، كذلك أن ينصاعوا لكل حجز شخصي يدعوهم لمقاومة النيران، كل دلك تحت طائلة التعرض للعقوبة بغرامات ثقيلة وحبس[2].

حسب تقرير السيد "تراي "مايلي: إن عائدات الضمان والغرامات الجماعية المفروضة على القبائل والتي تصل إلى مجموع حجم الخسائر المتكبدة تستعمل على تعويض الضحايا[3]، كما تضمن هدا القانون مختلف عمليات الحجر ومصادرة الأراضي الغابية مما يؤدي به إلى تضييق الخناق على السكان اللاجئين إليها والمجاورين لها وحرمانهم من خدماتها[4].

ومن خلال النظر في المادة الرابعة والثامنة من هدا القانون الذي نجده طالما ومتعسف في حق الشعب الجزائري لطالما تم فرض إجراءات هدا القانون على كل من الأوروبيين والجزائريين، في حين قيام المستوطنين بإشعال الحرائق في المناطق التي تتمتع بامتيازات لاستغلالها بهدف الحصول على تعويضات مالية من الغرامات التي يدفعها الجزائريين، كما أن هده الغرامات والعقوبات يتم تطبيقها بشكل جماعي على كل القبائل القاطنة بجوار المناطق التي اندلعت بها الحرائق، هذا ما نصت عليه المادة الخامسة والسادسة من القانون وتحدد العقوبات والغرامات من قبل الحاكم العام أو مجلس الحكومة[5].

---

[1] عاطف سراج، **قوانين الغابات الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على سكان الريف –قانون جويلية 1874 نموذجا**، مجلة دراسات وأبحاث، مجلد12، عدد1، جانفي 2020، ص 146.

[2] حورية طعبة، المرجع السابق ، ص 83.

[3] المرجع نفسه، ص 83.

[4] داهة بن عدة، المرجع السابق ، ج1، ص 462.

[5] عاطف سراج، المرجع السابق، ص 147.

- في الفترة الممتدة مابين 1875-1880 وصل معدل المساحات المحروقة كل سنة 24000 هكتار، أما ما بين (1881- 1886)ارتفعت إلى أن وصلت 41000هكتار ثم إلى 48500هكتار، من سنة (1887-1892) إلى 54900 هكتار، من 1893 إلى 1897 هنا كانت نسبة معدلات أيضا الغرامات لا تصدق، أول جريمة رعي الأغنام تغرم ب 2فرنك للخروف و4 فرنكات للعنزة، أيضا الجريمة الثانية تتزايد وتضاف إلى الأولى وبعد تأتي رسوم العدالة إدا لم يكن الدفع فوري[1].

كما يهدف هذا القانون إلى:

- رغبة الإدارة الاستعمارية في القضاء على الرعي التي يمتهنه الجزائريون.
- إشراك الجزائريون بقوة القانون في عملية حراسة الغابات من الحرائق صيفا.
- الحصول على مورد مالي هام من الغرامات التي يدفعها الجزائريون لخزينة الدولة الاستعمارية نتيجة اندلاع الحرائق في الغابات المجاورة لهم[2].
- بالنظر في تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر بأن أي قانون تصدره الحكومة الفرنسية من ورائه هدف ما، مثال على ذلك قانون 17 جويلية 1874 جاء امتداد لقانون الأهالي الذي أقر بمبدأ المسؤولية الجماعية في السياسة الغابية، ومن الأثار التي مست الجزائريين على إثر السياسة الفرنسية اتجاه الغابات الجزائرية والتي من أهمها فرنسة الأراضي الجزائرية حيث يتم انتزاع الشعب الجزائري أراضيه من خلال إجبارهم على بيعها أو حجزها ومصادرتها منها، مما أدى بهم إلى التحول من ملاك أراضي للعمل على شكل خماسة لدى المستوطنين[3].

---

[1] حجازي مصطفى، "**المسألة الغابية في الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية منطقة سيدي بلعباس نموذجا**"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد8، ديسمبر 2013، ص 29.

[2] موسى لمام، المرجع السابق، ص 244.

[3] عاطف سراج، المرجع السابق، ص 148

4-قانون الأهالي:

قانون الأهالي الذي دخل حيز التنفيذ 29 أوت 1974 أصدره الحاكم العام الجنرال "شابري"[1] خلال فترة الحكم المدني، كرس بدوره هيمنه المستوطنين على الجزائريين[2].

- هو مجموعة من القوانين الاستثنائية القائمة على الظلم والقهر بهدف اضطهاد الجزائريين وجعلهم رعايا (الأهالي) بتجريدهم من المواطنة[3]، إصدار إدارة الاحتلال قوانين الأهالي أو الأنديجينا في 28 جوان 1881، والتي هي عبارة عن سلسلة من العقوبات الزجرية لا صلة لها بالقانون العام، والذي يقوم هذا القانون على منح رؤساء العمالات صلاحيات إعداد قوائم المخالفات ضد الجزائريين، في حين السماح للمستوطنين بالتجاوزات، لكن الجزائريين التي تعتبر انتهاك للقانون الفرنسي[4].
- وبموجب قانون الأنديجينا التغريم بدون حكم قضائي واللجوء إلى تغريم كل فرد يرفض الأعمال أو يمتنع عن العمل في مزارع المعمرين (الكولون) وقت الحصاد[5]، كذلك شرع مبدأ المسؤولية الجماعية عند حصول أي حادث في أي مكان وتطبيق العقوبات الجماعية أيضا، كما أن هدا القانون كان يحتوي 41 مخالفة تخص الجزائريين (الأهالي) لكن سنة 1891 م انخفضت هده المخالفات إلى أن وصلت 21 مخالفة.

بعض العقوبات التي تعاقب عليها هده القوانين:

- محاولة إخفاء الحيوانات أو غيرها، تهرب من دفع الضرائب.
- الانتقال إلى منطقة أخرى دون رخصة.

---

[1] شابري أنتوان (1823-1883)، تجند في البحرية العسكرية(1839)، ملازم (1843)، مكتب الجزائر 16 سنة، حاكم عام للجزائر في جويلية (1873) عضو في مجلس الشيوخ، رئيس المجلس العام للأركان (1875)، سفير فرنسا بروسيا(1879)، أنظر: بن داهية عدة، مرجع سابق، ص497.

[2] بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص100.

[3] بطاش علي، "**الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1830-1900** "، دد، د م، 2012، ص199.

[4] المرجع نفسه، ص100.

[5] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص ص 30.

- عدم احترام القرارات الإدارية المتعلقة بتقسيم الأراضي المشاعة[1].
- كلام ضد فرنسا أو الحكومة.
- تأخر في دفع الضرائب.
- رفض الاستجابة لاستدعاءات القادمين[2].

كما اعتبر هذا القانون بمثابة إجازة خاصة للإداريين والعسكريين، ويعاقب كالغرامات والاعتقالات الإدارية مصادرة الأملاك الفردية والجماعية للجزائريين[3].

ويقوم هذا القانون على مبدأ التقسيم الأراضي المتبقية إلى ثلاثة أقسام:

- ثلث سنوي عليه الإدارة.
- ثلث يستفيد منه العملاء كالعياد والعواد ودواوير المصابحية.
- الثلث الباقي من الأراضي غير الصالحة والتي أغلبها قرب الجبال أو داخلها بور للأهالي.

بالنظر في تعبي الحاكم العام de geyadon تم فرض غرامات مالية على 298 بلدية حيث قاموا سكانها بثورات ضد فرنسا قدرت ب 36.282.298 فرنك وتم مصادرة السلطات أراضي 313 بلغت مساحتها 2.639.600 هكتار[4]، أما بالنسبة للبلديات التي قام أصحابها بتمرد ضد فرنسا، والدي بلغ عددهم 800.000 شخص تم إجبارهم على دفع تكاليف الحرب من طرف فرنسا التي قدرت ب 64.739.075 فرنك أي 81 فرنك للشخص الواحد[5].

---

[1] يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص ص 38، 39.

[2] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص ص242، 243.

[3] شهيناز بوحوص، **"القوانين الاستثنائية الفرنسية في الجزائر (1830-1882)"** ، مجلة أفاق فكرية، المجلد10، العدد2، أكتوبر 2022، ص 82.

[4] محمد صلاح الهادي حقي، **"صورة الجزائر من خلال قانون الأهالي 1871، تكرار لتجربة رومانية فاشلة"**، أعمال الملتقى الدولي حول التطور التاريخي لصورة الجزائر في الخطاب الكولونيالي، د د، ص99.

[5] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص159.

5- مرسوم 13 سبتمبر 1882م

الذي ينص على تطبيق الحد الأقصى من العقوبة باللجوء إلى التغريم، حيث أن المداخيل المالية الغرامات التعسفية المسلطة على الجزائريين قد وصلت سنويا 190.000 فرنك فرنسي[1].

[1] شهيناز بوحوص، المرجع السابق، 83.

المبحث الثالث: موقف الجزائريين من النظام الضريبي الفرنسي

أمام الوضعية المزرية التي سببها النظام الضريبي المجحف والغرامات المبالغ فيه، اتفاق جميع الأعيان المسلمون باختلاف اتجاهاتهم السياسية، وتوجيه انتقادات لاذعة إلى نظام الضرائب والغرامات المفروضة إلى الإدارة الفرنسية[1]، في ظل الوضع المزري الذي يعيشه الشعب الجزائري إلا أنه كان في أتم الاستعداد للدفاع عن أرضه خاصة بعد تطور سياسة الاستيطان، فنجد اندلاع المقاومات والانتفاضات ضد سياسة المحتل من أجل التعبير عن الحالة المزرية وكذلك من أجل سياسة انتزاع الأراضي من أصحابها الشرعيين وكانت من بين الثورات التي اندلعت هي: ثورة أولاد سيدي الشيخ 1864، ثورة المقراني 1871، ثورة الأوراس 1879م.[2]

1- ثورة أولاد سيدي الشيخ 1864:

اندلاع ثورة أولاد سيدي الشيخ سنة 1864م بالجنوب الوهراني، كانت دوافعها كالعادة الظلم الاستعماري ، خاصة بعد اعتداء جنود الصباحية التابعين للمكتب الغربي بالبيض على سي فضيل كاتب سي سليمان زعيم أولاد سيدي الشيخ،[3] كما أن هذه الثورة وصلت امتدادها حتى خارج منطقتهم وشملت مناطق عديدة خاضعة للطرق الصوفية الأخرى، سنة 1864م تولى قيادة الانتفاضة سي حمزة وعرفت المنطقة معارك وبطولات على سبيل المثال: معركة عوينات بوبكر (8 أفريل 1864م).[4]

تكمن أسباب الثورة في:

- سوء المكاتب العربية اتجاه السكان.

---

[1] حمادي بن موسى، المرجع السابق، ص ص 137، 138.

[2] حياة قنون، "**الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر**"، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 43، ص157.

[3] عمار عمورة، "**موجز في تاريخ الجزائر**" ، دار ريحانة، الجزائر، 2002، ص154.

[4] أبو قاسم سعد الله، "**خلاصة تاريخ الجزائر، المقاومة والتحرير (1830- 1962)**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007، ص60.

- إرهاق السكان بالضرائب والغرامات ومصادرة أملاكهم العقارية والحيوانية من طرف السلطات الفرنسية.[1]

كذلك قيام السلطات الفرنسية بحملات التشهير والتحقير ضد الجزائريين عن طريق الصحافة والمستوطنين وأجهزة الإدارة بالإضافة إلى إزالة مركز أولاد سيدي الشيخ وتعيين أعيانها في مركز الباشا آغا.[2]

امتداد انتفاضة أولاد سيدي الشيخ إلى غاية السبعينات رغم بعض الخلاف الذي وقع في قيادتها ومحاولة الفرنسيين ضرب وحدة العرش بإغراء بعض أفراده بالمناصب عند وقوع الحرب البروسية الفرنسية سنة 1870 م كانت هذه الانتفاضة لا تزال كالنار في الرماد وإعادة لها الفرصة بمجرد ضعف الجيش الفرنسي في أوروبا.[3]

والخلاصة أن ثورة أولاد سيدي الشيخ انتشرت وامتدت كانت ملحمة ثورية غير أنها حافظت على الروح الثورية للشعب الجزائري[4]، وكذلك محاولة السلطات الفرنسية الدخول في مفوضات مع أولاد سيدي الشيخ من أجل توقيف القتال إلا أنها لم تفلح في ذلك بقي الوضع هكذا في تقلص نشاط الثورة شيئا فشيئا.[5]

2- ثورة المقراني 1871:

تعرف ثورة المقراني[6] على أنها من أهم الثورات الشعبية في الجزائر، حيث شملت رقعة واسعة من شرق الجزائر ووسطها، أدخلت الرعب والخطر على المستعمر الفرنسي، عرفت

---

[1] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص156.

[2] المرجع نفسه، ص157.

[3] أبو قاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص59.

[4] عبد الحكيم رواحنة، المرجع نفسه، ص158.

[5] عمار عمورة، المرجع السابق، ص155.

[6] المقراني محمد: عينه الفرنسيون باشا آغا، شارك في ثورة الحضنة (1860)، تلقى مكافأة من الإمبراطور الفرنسي (1861)، فحصل على قرض مالي قدره 3500000 فرنك (مسيرين) أثناء مجاعة (1867- 1868): انظر: بن داهة عدة، المرجع السابق، ص501.

هذه الثورة بسوء الوضع الاجتماعي والاقتصادي للشعب الجزائري بين سنتي (1867-1868)، زاد منذ أكثر من 1870 وتشكلت عدة ظروف مهدت لثورة المقراني.[1]

إلا أن ثورة المقراني لم تكن إلا بداية لثورات لاحقة، تحتل مكانة بارزة ضمن سلسلة المقاومات الشعبية والحركات الثورية الجزائرية[2] التي تعتبر من أهم الانتفاضات التي قادها الحاج محمد المقراني عسكريا نظراً لتوقيتها وموقعها وعنفها، أي حدثت بعد الإعلان عن ميلاد الجمهورية الفرنسية من خلال منح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر وتحقيق مطالب المستوطنين، وجرت أحداث هذه الثورة في المنطقة الواقعة بين الزواوة وقسنطينة والحضنة.[3]

ترجع أسباب هذه الثورة إلى عدة أسباب منها:

- إحلال النظام المدني الذي يمكن المستوطنين من السيطرة في رقاب الشعب الجزائري وقهره أكثر.
- مشكلة الديون التي اقترضها الباشا المقراني من بنك الجزائر، وتعهد مكماهون بإيجاد حل لها في حين إنكار السلطة الجديدة لذلك.[4]
- إتباع إدارة الاحتلال سياسة تكمن في تجويع وإفقار الجزائريين وانخفاض مستوى معيشتهم هذا راجع إلى تدمير أملاكهم ومواشيهم ومصادرة أراضيهم، أي تحولوا من ملاك أرض إلى عمال زارعين يستعبدهم المستوطنون.[5]

لقد ترتب عن ثورة 1871 نتائج أهمها في النقاط التالية:

- شكلت ثورة 1871 محطة حاسمة في مسيرة المقاومة الشعبية للاحتلال الفرنسي

---

[1] عبد الله مقلاتي، المرجع نفسه، ص60.

[2] عبد القادر صحراوي، "**مقاومة المقراني والحداد من خلال كتابات لويس رين في ضوء المجلة الإفريقية**"، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 11، 12 ماري 2016، ص273.

[3] أبو قاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص60.

[4] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص61.

[5] بشير بلاح، المرجع السابق، ص162.

- تحقيق الثورة نجاحات باهرة أعادت الأمل للجزائريين على الرغم من اختلاف وخلاف بين قادة الثورة.[1]
- إعدام ستة ألاف شخص وتدمير وحرق كثير من المناطق الثائرة وسجن ألاف المشاركين في الثورة.[2]
- استشهاد المقراني ومحاكمة كل من أخيه أحمد بومزراق[3] وصدور مرسوم 30 مارس 1871 يقضي بمصادرة أملاك الذين يثورون في وجه فرنسا أو يعتدون على القبائل الموالية لها وذلك بهدف قمع انتفاضة الجزائريين للحصول على المزيد من أراضي العرش.[4]
- فرض غرامات وتعويضات باهضة على السكان المتهمين بالاشتراك في الثورة ودعمها كان عددهم حوالي 800000 نسمة، بلغت 36.582.298 فرنك فرنسيا ولم يتمكن الجزائريون من تسديدها إلا بعد بيع مواشيهم ومحاصيلهم.[5]

وخلاصة القول أن هذه الانتفاضة لم تتمكن السلطات الاستعمارية من إخمادها إلا بعد خوض ثلاثة مائة معركة في كامل التراب الوطني، وبرجوع النظام والأمن في الشمال والشرق والغرب شرع في قمع القبائل المشاركة في الثورة.[6]

كذلك نجد رد فعل الجزائريين هو التمثيل داخل المجالس الفرنسية الهامة من خلال قولهم : " فينبغي للدولة أن تنتبه لهذه الأمور وتتخذ طريقا يتوصل بها المسلمون إلى حقوقهم

[1] عبد الله مقلاتي، المرجع نفسه، ص66.
[2] أبو قاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص61.
[3] علي بطاش، المرجع السابق، ص198.
[4] علي بطاش، المصدر السابق، ص198.
[5] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 299.
[6] عمار عمورة، المرجع السابق، 157.

ويستعملون لهم نواب في المجالس الكبرى على المنوال الذي يتأتى ويمكن منه السداد"[1]. حيث وجد هؤلاء أن السبيل للخروج من هذه الأزمة هو التمثيل النيابي للجزائريين الذي يعتبر الحل الأمثل والوحيد من أجل الدفاع على مصالحهم.

ما يمكن استنتاجه أن نظام الضرائب والغرامات المفروض على الشعب الجزائري كانت جد قاسية وأرهقتهم مما أدى بهم إلى الدخول في أزمة، حيث كانت من مطالب أعيان المسلمين هو وضع نظام ضريبي عادل من خلال حق الأهالي في التمتع بالمساواة مع المستوطنين أمام مصلحة الضرائب مع استفادة من الخزينة العمومية.[2]

[1] جمال قنون، "**نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830- 1914**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص218.

[2] حمادي بن موسى، المرجع السابق، ص144.

خلاصة:

وهكذا نستنتج مما سبق أن النظام الضريبي الذي تم فرضه من قبل السلطات الاستعمارية على الشعب الجزائري كان مجحفا ومرهقا في حق الأهالي، لكن في ظل هذه الأزمة إلا أن الشعب الجزائري قام بالمقاومة من خلال الثورات الشعبية التي ثارت ضد المستعمر وكذلك الاحتجاجات الرافضة لهذه السياسة.

الفصل الرابع:

آثار وانعكاسات السياسة المالية والضريبية الفرنسية في الجزائر 1870 - 1914

تمهيد:

تعتبر السياسة التي تبعتها إدارة الاحتلال من السياسات التي تعمل على تقوية العامل الاقتصادي لها خلال نظام الحكم المدني(1810- 1914)، وكذلك التي تهدف إلى إخضاع الأهالي الجزائريين بالقوة من خلال جعلهم عبيد تحت سيطرة الكولون والذي بدوره هذا الأخير يعمل على استغلال البلاد وخيراتها حيث نتج عن هذه السياسة آثار وانعكاسات أثرت على جوانب جديدة منها الجانب الاقتصادي والاجتماعي وأيضا السياسي على المجتمع الجزائري من جهة وعلى المستوطنين من جهة أخرى.

اعتمدت إدارة الاحتلال على السياسة المالية والضريبية من أجل تطوير الاقتصاد الفرنسي بالدرجة الأولى وكذلك خدمة المستوطنين غير أن هذه السياسة التي كانت لها آثار سواء على المجتمع الكولونيالي أو على المجتمع الجزائري.

المبحث الأول: آثارها وانعكاسها على المجتمع الكولونيالي(المستوطنون)

كانت الجزائر تلقب بمطمورة القمح قبل الاحتلال الفرنسي لها، وهذا دليل على تطورها في المجال الزراعي، وبعد دخول الاستعمار بدأ في توجيه اقتصاد الجزائر وعمل على جعلها مملكة زراعية للحيلولة بينها وبين التصنيع من أجل إتباع فيها المنتوجات الصناعية دون منافس[1].

كما نتج عن عملية الاستيطان التي قامت بها إدارة الاحتلال إلى ارتفاع نسبة المستوطنين على الأراضي الجزائرية من 119 ألف شخص عام 1871 إلى 200 ألف عام 1900، حيث كان المستوطن الأوروبي يعتبر الزراعة والفلاحة مشروعا وليس وسيلة عيش لأنه كانوا من الأشخاص ذو سوابق سيرتهم السيئة وبالتالي هدفهم هو الحصول على الثروات وليس الاستقرار وخدمة الأرض والإنتاج.[2] لذلك لم يكن لديهم اهتمام المحاصيل الزراعية الرئيسية للجزائريين بل اهتمام بتطوير الزراعة بغرض الربح السريع، كذلك بفضل سياسة المشاريع الكبرى عملت على تطوير حركة الاستيطان والإنتاج الزراعي للمستوطن الأوروبي.[3]

تمويل الزراعة الرأسمالية من خلال جلب الشركات الزراعية الكبرى إلى الجزائر، بالإضافة تقديم البنوك القروض الزراعية بفوائد منخفضة لصغار المعمرين مما أدى إلى ازدهار زراعة المحاصيل التجارية وعلى رأسها زراعة الكروم والحمضيات والحبوب والصمغ،

[1] عبد الكريم رواحته، المرجع السابق، ص199.
[2] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص33.
[3] المرجع نفسه، ص200.

كذلك عملت الحكومة الفرنسية على إثر تجديد بنك الجزائر عام 1880م في الميدان النقدي من دفعه إلى تخصيص 20 مليون فرنك لصالح المعمرين حيث هذا أدى إلى توفير القروض ذو الفائدة المنخفضة للمعمرين[1].

أدت الرأسمالية الكولونيالية إلى جملة النشاطات الاقتصادية الموجهة بشكل عام نحو التصدير، نقصد به القطاع الزراعي الحديث الذي ينتج الخمور والحمضيات والخضار فضلا عن الصناعات والاستخراجية، ويساهم قطاع زراعة الاكتفاء الذاتي هو أيضا في عملية التصدير بإنتاجه الحبوب ومنتوجات تربية الماشية[2].

إنشاء ميزانية مستقلة للجزائر منفصلة عن الميزانية الفرنسية بموجب مرسوم سنة 1900، تم تخصيص إيرادات العمالات الثلاثة من أجل الصرف على نفسها، اعتماد الإدارة الفرنسية على ما يقارب 41مليون فرنك سنويا من أجل الإنفاق على مشاريع الجزائر وأعمال الاستعمار والهجرة، غير أن الاستقلال المالي الذي سبق وتطرقنا إليه الذي أدى إلى هيمنة وسيطرة المستوطنين على جميع الشؤون سواء المالية والاجتماعية والاقتصادية في الجزائر من خلال السيطرة على الأهالي[3].

تمتع المستوطنين بالقوة الاقتصادية بسبب الثراء الفاحش مما لديهم القدرة السيطرة على المستعمر(الجزائر) كما يشاؤون وكذلك تمتعهم بهيمنة سياسية لدى الحكومة الفرنسية مما أدى بهم سنة 1871م انتهاج سياسة تمثلت في منع الحكومة الفرنسية من التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد، ذلك عن طريق الضغط الذي فرضته مجموعة من النواب الذين يمثلون المستوطنين الأوروبيين بالبرلمان الفرنسي على الحكومات الفرنسية، كما قرر

[1] رياض بودلاعة، المرجع السابق، ص68.

[2] رياض بودلاعة، المرجع السابق، ص69.

[3] ابراهيم مياسي، "**توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري(1881-1912)**"، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص135.

المستوطنين بإنشاء ميزانية خاصة بالجزائر من أجل عدم ضغط الحكومة الفرنسية عليهم وكذلك من أجل عدم التدخل في شؤونهم وبالإضافة إلى العمل على إضعاف الحاكم العام وتركيز السلطات الفعلية في رؤساء البلديات الأوروبيين من أجل خدمة مصالحهم.[1]

نجد أن وضعية الأوروبيين أصبحت وضعية جيدة وقوية الجانب من شأنها أن ننسى هؤلاء الدخلاء أصلهم الحقير الصغير وماضيهم التعيس الفقير حيث صار كل منهم في قصر أمير يفترش الفراش الوثير عوض الأرض والحصير، هنا انقلاب الموازين حيث أصبح كل من العبد منهم سيدا والجبان صنديدا أما المسكين جبار عنيدا، سبب تكبرهم هو فرنسا التي قامت بوضع القوة والنفوذ والقانون تحت سيطرتهم مما وصل بهم إلى الاقتناع بأن الله حباهم بجميع الفضائل ووسم الجزائري بجميع أنواع الرذائل والمثالب.[2]

في ظل هذا أن السكان الأوروبيين كانوا يمثلون مجتمعا مسيطرا بشكل أساسي من كوادر الجزائر 92,8% من الكوادر العليا 84,4% ومن الفنيين ورؤساء الأجهزة في المشاريع ومن الوظائف العامة 82% ومع أن المجتمع كان هو نفسه شديد التسلسل فقد كان ينعم في أكثريته بمستوى عيش رفيع، نتج عن هذه الإجراءات أصبح المستوطنين أصحاب الحق والأرض قابضين على الحكم بينما أصحاب الأرض هم العبيد أي الأهالي.[3]

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص168.

[2] ابراهيم مياسي، المرجع السابق، ص136.

[3] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص128.

المبحث الثاني: آثارها وانعكاساتها على المجتمع الجزائري(الجزائريون)

1. تدهور الاقتصاد الأهلي الجزائري

كان للاستيلاء التدريجي على الأراضي الفلاحية آثار سلبية متعددة على الاقتصاد المعاشي للريفيين،[1] كما نتج عن مصادرة الأراضي الواسعة إلى انخفاض وتراجع الإنتاج الزراعي للجزائريين وطبعه طابع التأخر والتقهقر ألا وهو القمح انخفض 80% من إنتاج الحبوب سنة 1860 إلى 72% سنة 1900، بالإضافة إلى تراجع وتناقص الثروة الحيوانية بسبب توسع الزراعة الأوروبية في الهضاب العليا التي كانت تشكل المجال الرعوي التقليدي في الجزائر حيث أن الأهالي لم يبق لهم إلا بعض الأراضي في المناطق الجبلية المنعزلة والصحراوية النائية الفقيرة كذلك تربية المواشي التي تعتبر الأغنام كمصدر والرزق الأساسي للشعب الجزائري الذي لم يتجاوز ثمانية ملايين رأس سنة 1900 عرفت بالتناقص نتيجة الإهمال لتصل إلى 6,3 مليون رأس.[2]

ساءت أوضاع الأهالي أكثر فأكثر خاصة بعد دخول الشركات الاقتصادية الرأسمالية التي عملت جاهدة على تغيير نمط الإنتاج، فأصبحت تعتمد على المزروعات الصناعية كالتبغ والكروم، الخمور، وربط الاقتصاد الجزائري باقتصاد فرنسا الرأسمالي، فكان الإنتاج يصدر إلى الخارج،[3] كذلك نجد سبب آخر والقوانين والإجراءات الإدارية الجائرة نتج عنها انخفاض في المستوى المعيشي وتعرض الشعب الجزائري إلى عمليات المقابضة والسمسرة والربا التي تسبب في إفلاس الكثير من الأهالي وفقدانهم أراضيهم وممتلكاتهم، حيث وصلت فائدة القروض إلى 120% وكان السداد يتم على أساس الدفع أسبوعيا.[4]

---

[1] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص148.

[2] نصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص41.

[3] رياض بودلاعة، المرجع السابق، ص68.

[4] أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ج2، ص ص162، 163.

سنة 1879م ذكرت إدارة شؤون الأهالي عن أوضاع الجزائريين: أن" جميع الطبقات الوسطى القبلية تنهار تحت وطأة الربا فهم مدينون بمبالغ طائلة، وأنهم يندفعون نحو خرابهم.[1]

أما من جهة أخرى لقد أدت القوانين العقارية والغابية فضلا عن عمليات المصادرة والحجز لأراضي الجزائريين عقب الانتفاضات إلى نقص القاعدة المادية التي كان يرتكز عليها المجتمع الجزائري[2]، وفي ظل هذا كونه معرض للضرائب المجحفة الذي يضطر في بعض الأحيان إلى بيع أرضه، التي فرضت على نوعين الضرائب العربية والضرائب العامة (الفرنسية)، لذلك كانت نسبة مساهمة الجزائريين من مجموع قيمة الجباية عالية، ومع ذلك لم يتمتعوا بثمرات ما يدفعون، فكان المستوطنون يستولون على نصيب من الميزانية ويلقون بالفتات على المسلمين وهو أدى إلى تعاظم فقر المجتمع الجزائري.[3]

إن سياسة تفتيت البناء الزراعي الجماعي الجزائري، نجم عنه أن أصبح الأهلي يعمل أجير في مزارع المعمر، وأصبح كثير منهم مجرد خماسين مما تسبب في تفكيك الوحدة الاقتصادية العائلية.[4]

2.تدني الأوضاع الاجتماعية للأهالي:

تدهور الوضع الاقتصادي للشعب الجزائري أدى إلى تدني المستوى المعيشي خاصة في المواسيم التي يكون فيها المردود الزراعي سيئ، حيث أن الفترة ما بين (1866- 1870) شهدت الجزائر أزمات وصلت إلى حد الجفاف وزحف الجراد على البلاد.[5] أما بعد سنة 1871 شهدت سنوات القهر والظلم والاستبداد بالإضافة إلى الأمراض والمجاعة، السبيل

[1] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص150.
[2] صالح حيمر، المرجع السابق، ص262.
[3] رياض بودلاعة، المرجع السابق، ص70.
[4] عميراوي احميدة، المرحع السابق، ص83.
[5] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص150.

الوحيد أمام الأهالي هو أما الهجرة أو خدمة الكولون، بقيت السنوات تضرب الأهالي سنة تلو الأخرى وأيضا مصادرة الأراضي وفرض الغرائم والضرائب المرهقة إلى التدمير الكلي للفرد الجزائري[1]، الغالب على أمره وإفقاره واغتصاب أراضيه نتيجة للسياسة الاقتصادية المتبعة، كذلك بالنسبة إلى التناقص في الأجور التي كانت تتراوح ما بين نصف فرنك وفرنك ونصف عن 14 ساعة من العمل اليومي، أما بالنسبة للمجاعة التي حصلت فهي بسبب إدخال النظام الاقتصادي الرأسمالية وتغيير بنية الإنتاج الذي ركز على زراعة المحاصيل الزراعية خاصة بعد إلغاء الرسوم الجمركية[2].

نتيجة عن تدهور الأوضاع الاقتصادية خاصة المجاعة نجد الصحيفة البريطانية "التايمز" التي تحدثت عن عدم الاستقرار في المصاعب الاقتصادية المعتمدة على تقارير السلطات الفرنسية التي يجدر بالإشارة إلى الانخفاض الحاد في أسعار الحبوب وسقوط قيمة الأجور[3]، في حين كان المجتمع الجزائري يسترزقون من الفلاحة سواء كانوا ملاكا صغار أو عمالا فلاحين لدى المستوطنين الأوروبيين، أدى انخفاض مستوى المعيشة من جهة عدم قدرة الفلاح في التصرف في منتوجه ومن جهة أخرى الشركات الاحتكارية التي تشتري منه بثمن بخس لكن تبيعه بأرباح طائلة مع العلم أنه نفس الإنتاج.[4] وهو الأمر الذي أدى إلى الهجرة التي سوف نتطرق إليها فيما بعد وهي الهجرة من الريف إلى المدينة أو من الجزائر إلى فرنسا هروبا من الوضع الاقتصادي المزري الذي يسوده الفقر والظلم والاضطهاد.[5]

أيضا يجب الإشارة إلى شيئ مهم ألا وهي القوانين ومدى تأثيرها على الجزائريين من أبرزها قانون 17 جويلية 1874م الذي لعب دور مهم وهم حرمان الجزائريين من الانتفاع

[1] حورية طعبة، المرجع السابق، ص168.
[2] رياض بودلاعة، المرجع السابق، ص71.
[3] حورية صعبة، المرجع نفسه، ص169.
[4] أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ج3، ص40.
[5] المرجع نفسه، ص40.

بالغابة وأيضا التضييق على سكان المناطق المجاورة للغابات حيث أن مثل هذه القوانين نجحت في تحطيم البنية الاجتماعية للشعب الجزائري مما لا شك فيه هو عدم المحاولة من خلق هياكل جديدة من أجل انتفاع الأهلي الجزائري وتحسين وضعيته وهنا السبب يعود إلى المكانة الهامشية التي يحتلها الفرد الجزائري في الهيكل الاقتصادي للمجتمع الكولونيالي.[1]

في هذا الصدد لا يمكننا نسيان سيطرة الكولون على البلاد وخيراتها الذي كان من أسباب تعاسة الأهالي وتحطيم المستوى المعيشي لهم، بحيث كان من المفروض ونظرا لكثرة الشركات التي يسيطر عليها المستوطنين نجد أن الوضع الاقتصادي مزدهر وجيدا لكن بالنظر لحالة المجتمع الجزائري نجد أن خلال خمسين عاما نقص إنتاج الحبوب بنسبة 20% ، عدم زيادة الدخل السنوي لكل فرد جزائري على عشرة آلاف فرنك، أثناء هذا التدهور المستمر يوجد أكثر من نصف مليون شخص يقطنون الأكواخ بين 5و 10 أشخاص في كل خيمة مع عدم تواجد لا الغذاء الصحي ولا الرعاية الصحية المتطلبة.[2]

3.هجرة الأهالي:

تعتبر الهجرة ظاهرة قديمة تتمثل في انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى من أجل تحسين أوضاعهم الاقتصادية، فنجد هنا الهجرة الجزائرية التي تعود جذورها الأولى سنة 1832م، لأنها بداية السنة التي مارس فيها المستعمر كل أنواع القهر والظلم ضد الجزائريين كانت نتيجة الممارسة السيئة من طرف إدارة الاحتلال هو هجرة الشعب الجزائري من أجل المحافظة على مقاومتهم الشخصية وتوفير لقمة العيش، بالإضافة إلى الهروب من الإذلال والاضطهاد والطرد من أراضيهم ونزع ممتلكاتهم.[3]

[1] صالح حيمر، المرجع السابق، ص284.
[2] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص52.
[3] بشير بلاح، المرجع السابق، ج1، ص317.

في بداية الأمر من (1830- 1913) توجه مجموعة من المهاجرين إلى البلاد العربية الإسلامية نظرا للقرب الديني[1] لكن سنة 1871م، اعتبرت من السنوات الحاسمة في التغيير الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، نتيجة تطور المقاومة الجزائرية بثورة غير أن إدارة الاحتلال عملت على سياسة جديدة تمثلت في سياسة الاستعمار الرسمي من خلال زيادة عدد المهاجرين الأوروبيين وتزودهم بالمساحات الشاسعة مجانا، أما بالنسبة للأهالي التي تم تهجيرهم إلى مراكز الاستيطان التي تم تخصيصها من طرف إدارة الاحتلال بهدف إخماد الثورة التي وصلت قيمة غرامتها 37.739.075 فرنك ذهبيا و80 فرنك ذهبي للشخص الواحد[2]، أما خلال السنوات 1875، 1888، 1898م، عرفت الجزائر هجرات إلى كل من تونس والمشرق خاصة نحو سوريا، حيث تعتبر هذه التواريخ مترابطة بأحداث حصلت في الجزائر دفعت الناس للهجرة، فكانت عمليات المصادرة الجماعية للأراضي كذلك آثار قانون وراني[3] وفرض قرار التجنيد الإجباري للجزائريين في الجيش الفرنسي بقرار 3 فيفري 1912م[4].

هنا أصبحت الهجرة ظاهرة عامة أثرت خاصة على كل من تلمسان وقسنطينة وسطيف وبلاد القبائل، وجهات الصحراء.[5]

أما الهجرة لم تقتصر على الدولة العربية الإسلامية فقط بل كذلك الهجرة إلى فرنسا حيث يتفق أغلب الذين كتبوا عن الهجرة الجزائرية إلى فرنسا بأنها قد تمت في مرحلتها الأولى دون إثارة الانتباه إليها، لذلك يصعب على الباحث سنة بعينها كبداية الهجرة إلى

[1] نصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص39.
[2] حورية طعبة، المرجع السابق، ص177.
[3] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص182.
[4] المرجع نفسه، ص40.
[5] نصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص40.

فرنسا،[1] التي كانت نتيجة العامل الاقتصادي بالدرجة الأولى، وتشجيع السلطات الفرنسية على هجرة الجزائريين على أراضيها بهدف احتياجها إلى اليد العاملة وكذلك إلى الجنود خلال الحرب العالمية الأولى، وصل عدد المهاجرين سنة 1912 من 4 إلى 5 آلاف مهاجراً.[2]

كانت أغلب دوافع الهجرة الجزائرية إلى فرنسا الاقتصادية ارتفاع الأجور في فرنسا وانخفاضها في الجزائر، وهذا ما أدى بهم إلى الهجرة في أعداد ضخمة حيث وصل عددهم نصف مليون شخص طلب للعمل والبحث عن مصدر الرزق،[3] لكن الاستعمار لاحقهم بالمتاعب وتسليط عليهم أبشع أنواع الذل والقهر مع العرضة للمعاملة العنصرية وعدم تمثلهم بالمزايا التي يتمتع بها العامل الفرنسي وفرض عليهم العمل من 12 إلى 14 ساعة في اليوم بأجر لا يزيد عن 14 إلى 20 ألف فرنك في الشهر دون ضمان اجتماعي أو رعاية صحية أو قانونية[4]، كما كانت مدة إقامتهم تتراوح بين ثمانية وثمانية عشر شهراً.[5]

أيضا لم تقتصر على الهجرة الخارجية حيث كانت هناك نزوح ريفي من الأرياف إلى المدن نتيجة قوانين الغابات وتوفير الشغل في المدينة ومصادرة أراضيهم[6]، وهكذا يمكن تلخيص أسباب هجرة الجزائريين والتي كانت تتمثل في العامل الاقتصادي بالدرجة الأولى ألا وهو الضرائب المرهقة ليست الضرائب القانونية فقط إنما الضرائب الدينية (كالزكاة والعشور) وضريبة السخرة كالحراسة الليلية بدون أجر،[7] إضافة إلى الفقر والحرمان ومصادرة

[1] عبد الحميد زوزو، "**الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914– 1939) نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص12.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ج1، ص322.

[3] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص185.

[4] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص53.

[5] المرجع نفسه، ص185.

[6] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص186.

[7] أبو قاسم سعد الله، الحركة الجزائرية،ج1، ص120.

الأراضي،[1] والممتلكات وضف إلى ذلك انعدام التوازن في توزيع فوائد الميزانية مع أن شعبنا كان ممولها الأول ورغم حصول الجزائر على الاستقلال المالي منذ سنة 1900م.[2]

4. تطور الحركة الوطنية

الحركة الوطنية هي عبارة عن مصطلح سياسي حديث لكونه ارتبط تاريخيا بظهور حركات التحرر الوطنية في كثير من البلدان التي تعرضت للحركة العدوانية المعروف بالمد الاستعماري في القرن التاسع عشر، أما بالنسبة للمفهوم العام للحركة الوطنية هي عبارة عن مجموعة من ردود الفعل الوطنية اتجاه الواقع الاستعماري المرير الذي كان يثقل أكتاف الشعب الجزائري فهي تشكل كل أنواع وأساليب الرفض للاستعمار.[3]

مع بداية القرن العشرين اعتمد الجزائريون على تغيير أسلوب الكفاح وإيقاف أساليب العنف فاتجهوا إلى أسلوب مغاير ألا وهو الأسلوب السياسي التي أدت به عدة عوامل لظهوره هي:[4]

- ✓ تدهور الوضع الاقتصادي حيث انخفضت المداخيل والمستوى المعيشي.
- ✓ فرض قوانين استثنائية والتجنيد الإجباري.
- ✓ هجرة الأهالي إلى المشرق وإلى فرنسا ما ترتب عنها تدشين الكفاح السياسي بسبب احتكاكهم بالممارسة الحزبية.[5]

خلال بداية القرن العشرين ظهرت حركة التي عرفت "بكتلة المحافظين" التي تعني المحافظة والإبقاء على النظم الإسلامية والتعليم الغربي والقيم القديمة حيث تكونت هذه

---

[1] حورية طعبة، المرجع السابق، ص178.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ج1، ص319.

[3] عبد النور خيثر، "**منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية (1830- 1954)**"، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2007، ص13.

[4] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص73.

[5] بشير بلاح، المرجع السابق، ص361.

الكتلة من المثقفين التقليديين والعلماء ومن المحاربين القدماء، زعماء الدين الإقطاعيين والمرابطين كانت بها كذلك معلمين، ممثلين نيابيين معينيين تعيين صحفيين، والشيء المشترك بين أعضاء الكتلة هو مؤيدين للوطنية ومتحمسين لها، كما أنه برنامج هذه الكتلة كان يضم بعض النقاط المهمة ألا وهي:

- ✓ المساواة في التمثيل النيابي بين الجزائريين والكولون.
- ✓ المساواة في الضرائب والفوائد من التسيير.
- ✓ إلغاء قانون الأهالي وكل الإجراءات الأخرى التعسفية وعدم استعمال العنف.[1]

ومن بين الشخصيات التي لعبت دور مهم في هذه الكتلة: عبد القادر المجاوي[2]، سعيد بن زكريا، عبد الحليم ابن سماية[3]، المولود بن موهوب.[4]

ظهور حركة جديدة منافسة لهذه الحركة وهي جماعة النخبة حيث عرفها أحد أعضائها على أنها:" ثريات الشبان المتخرجين من الجامعات الفرنسية والذين كانوا قادرين بأعمالهم، أن يصعدوا فوق الجماهير وأن يضعوا أنفسهم في مصاف ناشري الحضارة الحقيقيين".[5]

تم تحديد مطالب الحركة:

- ✓الحرية والعدالة والمساواة.
- ✓إلغاء قانون الأهالي الخاص والمحاكم الزجرية.

[1] أبو قاسم سعد الله، الحركة الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص،ص 145، 146.

[2] عبد القادر المجاوي: هو أحد قادة الإصلاح في الكتلة المحافظة، وكان يستمع بشعبية واحترام كبيرين بين الجزائريين في وقته، كان أستاذ للعربية والشريعة الإسلامية في المدرسة الجزائرية– الفرنسية، فقط انظر: أبو قاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص148.

[3] عبد الحليم ابن سماية: أستاذ في المدرسة الجزائرية– الفرنسية، كان أحد الدعاة البارزين للجامعة الإسلامية في الجزائر .انظر: المرجع نفسه، ص149.

[4] المرجع نفسه، ص147.

[5] أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ج2، ص159.

✓ المساواة في توزيع الضرائب والتمثيل النيابي الحاد والكافي للجزائريين.[1]

حيث كان برنامج جماعة النخبة بسيط وهو المطالبة من السلطات الفرنسية أن تضع موضع التنفيذ ما كانت قد كتبته على الورق بخصوص الجزائر، من خلال تطبيق القوانين الذي أعلن عليها كل من القانون الفرنسي والجمهورية الثالثة بالروح والحرف، الشيء الذي لفت انتباه رجال النخبة هو ضرورة المساواة والعدل بين الجزائريين والأوروبيين، كذلك يشترط على فرنسا وهو أن لا تطلب منهم التخلي عن أحوالهم الشخصية كمسلمين،[2] سنة 1892م عملت حركة "الشباب الجزائري" بالاتصالات مع المسؤولين الفرنسيين من أجل نقل لهم أوضاع الفرد الجزائري ومن الشخصيات الفرنسية التي استمعت إلى أراء حركة "الشباب الجزائري" السيد "جول فيري" عند زيارته للجزائر سنة 1892م.[3]

كان "الشبان" منذ سنة 1900م تطالب بتوسيع حق الانتخاب ليشمل المثقفين والتجار والصناع الذين يقومون بدفع الضرائب ومنح الأهالي الأعضاء المجالس البلدية حق انتخاب رئيس البلدية ونائبه الأهلي وانتخاب مستشارين عاملين ليكونوا محل المساعدين المعينين.[4]

إلى جانب ذلك إرسال عرائس سياسية إلى البرلمان سنة 1901م من أجل أن تمنحهم الجمهورية الحقوق الأساسية التي لدى كل إنسان وليس كل فرنسي.[5] كذلك إقدامهم على إنشاء جريدة "المشعل" سنة 1904م، لكن سنة 1908م أقدمت هذه الحركة على إظهار عدوانيتها السياسة والمعارضة ضد السلطات الفرنسية مما ترتب عن هذه الأخيرة إصدار مرسوم 17 جويلية 1908م تجنيد الشبان الذين بلغوا سن الثامنة عشر في الجيش الفرنسي

---

[1] ابراهيم بن العقون عبد الرحمن، "**الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (الفترة الأولى1920- 1936)**"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص37.

[2] المرجع نفسه، ص،ص 162، 163.

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص202.

[4] شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص705.

[5] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص705.

كان رد فعل الجزائريين هو تذمرهم وسخطهم مما جعل إدارة الاحتلال تقوم باحتقارهم وتجريدهم من حقوقهم السياسية، إقدام الحركة على تقديم احتجاج بتاريخ 18 جوان 1912م إلى رئيس الحكومة بوانكاري (Poincaré) تمثلت في: إلغاء قانون الأنديجين والمساواة في دفع الضرائب وفي التمثيل السياسي بالمجالس المحلية والبرلمان الفرنسي.[1]

نجد سنة 1913م دخول شخصية سياسية مهمة إلى الحركة والأمير خالد الذي شغل منصب مسؤول الإعلام فيها ليكون به دور في تشكيل الاتحاد الفرنسي الأهلي وإقامة تعاون بين الأهالي والفرنسيين[2]، وفعلا كان الأمير خالد من أبرز قادة الحركة، حيث ترتب عن هذا التحالف ضجة كبيرة في أوساط رجال الإدارة الفرنسية بالجزائر لأنه يعتبر العدو الأول لفرنسا، لأن الإشعارات التي كان يقوم بها تعتبر بمثابة تحريض الشعب الجزائري على الثورة ضد الأوروبيين، إذا تم تحقيق مطالبهم هذا يعني منح امتيازات للجزائريين على حساب المستوطنين.[3]

إلى جانب هذا نجد ظهرت كذلك حركة الجزائر الفتاة بسبب سياسة الاستعمار وتطبيق عليهم أشد القوانين وأساليب القهر والذل من أعضائها: المحامي أحمد ابن اسماعيل بوضربة، النائب المالي الحاج عمر، الصحافي الصادق دندان، كانت تهدف هذه الحركة في العريضة التي تقدمت إلى الحكومة الفرنسية سنة 1912م هي إلغاء القوانين الأهلية بالإضافة إلى إلغاء الضرائب المفروضة على الجزائريين والتوسع في تمثيل الأهالي في الجمعيات والمجالس المنتخبة[4].

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص،ص 203، 204.

[2] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص193.

[3] المرجع نفسه، ص207.

[4] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص، ص77،76.

في مطلع القرن العشرين ظهور بوادر المقاومة ألا وهي الحركة الوطنية التي اعتبرت خطوة مهمة في استرجاع كرامة الشعب الجزائري ومصالحه.[1]

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ج1، ص338.

خلاصة الفصل:

خلاصة القول أن السلطات الفرنسية عملت جاهدة على إرهاق الشعب الجزائري من خلال الضرائب والغرائم المجحفة بالإضافة إلى ميزانية الجزائر التي أصبحت تحت هيمنة المستوطنين الذين لديهم السلطة الكاملة في التحكم في مختلف الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسيطرة على الأهالي، كذلك بالنسبة لمؤسسات المالية التي لعبت دوراً كبيراً في دعم الكولون من خلال قروض بفوائد منخفضة مما ترتب عن هذه السياسة كل من تحطم المستوى المعيشي، مما أدى بهم إلى الهجرة.

خاتمـــــــة

بعد دراستنا لموضوع السياسة المالية والضريبة في الجزائر وأثرها على الوضع الاقتصادي الجزائري، توصلنا إلى النتائج التالية:

- أدركت السلطات الاستعمارية أهمية وضع السياسة المالية والضريبية للجزائر مباشرة مع بداية الاحتلال.
- تأسست السياسة المالية في الجزائر بموجب قانون 1جانفي 1846 حيث أصبحت جميع الإيرادات والنفقات لميزانية الجزائر ذات طابع محلي وأن الإيرادات التي تنتج من الجزائر المستعمرة تنفق في الجزائر.
- عرفت أيضا السياسة المالية في الجزائر من خلال الفترة من 1830-1870 بمرحلتين مرحلة التردد ومرحلة دمج الميزانية.
- قامت الإدارة الاستعمارية بإنشاء مؤسسات مالية في الجزائر، ومن أبرز هذه الهياكل والمؤسسات التي ارتكز عليها النظام المالي، الخزينة العمومية وبنك الجزائر الذي خص دون غيره من البنوك بصلاحية إصدار الأوراق المالية.
- لحماية هذا النظام المالي سعت السلطات الاستعمارية إلى سن ترسانة من القوانين أهمها: قانون كريميو الصادر في 24 أكتوبر 1870، قانون1جانفي 1871 اللذان يهدفان إلى التمثيل بالتدريج لنظام المصالح في الجزائر.
- قانون الاستقلال المالي في 19 ديسمبر1900 بموجبه أعطى الحرية المطلقة للمستوطنين من أجل السيطرة على زمام الأمور، ومنه تم إرسال اللجان التحقيق البرلمانية للتحقيق في شؤون الجزائر، وواقع الأهالي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وواجهت معارضة من قبل المستوطنين لعدم تماشيها مع مصالحها.
- تم إنشاء مندوبيات مالية حيث يشكل المستوطنون الأوروبيون الأغلبية مقابل الأقلية من الجزائريين المسلمين وأمام هذا التفوق الكولونيالي وهو ما دفعهم للمطالبة برفع التمثيل في هذه المجالس.

- إن السياسة المالية الاستعمارية الفرنسية بالجزائر طورت من مؤسساتها المالية كبنك الجزائر، ومنشأة الخصم وأصبح لهم فروع في بعض أنحاء الجزائر.
- تؤكد السياسة المالية في الجزائر الأهداف الحقيقية للاحتلال والرغبة الأكيدة في المحافظة على الجزائر الفرنسية.
- عرفت السياسة الضريبية الفرنسية في الجزائر ما يعرف بالضرائب العربية في بداية الحكم العسكري والتي أثرت على الأهالي.
- تغيرت السياسة الضريبية مع بداية الحكم المدني فاشتملت كل من الضرائب العربية والفرنسية والغرامات، وإصدار مجموعة من القوانين، كقانون سيتانوسكودسات 1863وقانون وارني 1873، اللذان اعتبرا من أخطر القوانين التي تهدف إلى إرغام الجزائريين على التخلي عن ملكياتهم خاصة الزراعية.
- ساهم قانون الغابات 1874م في الزمن المنظم للغابات، الذي يهدف إلى استغلال الغابات الجزائرية لصالح إدارة الاحتلال، في المقابل نجد قانون الأهالي الذي بمقتضاه معاقبة كل من تأخر في دفع الضرائب.
- نتج عن كل من السياسة المالية والضريبية انعكاسات على كل من المجتمع الكولونيالي والجزائري، وأصبح المستوطنون أصحاب الأرض في الجزائر ودور فرنسا في بذل مجهوداتها من أجل خدمة المعمرين والحرص على مصالحهم في الجزائر، من خلال التحكم في ميزانية الجزائر وفي الاقتصاد الزراعي.
- بالمقابل نجد الأهالي التي نتج عن هذه السياسة تدني مستوى معيشتهم وتدهور الاقتصاد المحلي، مما أدى بالجزائريين إلى الهجرة، بهدف الاسترزاق والهروب من الوضع المزري الذي يعيشونه، والذي خلف الأمراض والمجاعة، وفي ظل هذا ظهور بوادر الحركة الوطنية التي بذلت كل ما بوسعها من اجل تحسين المستوى المعيشي للجزائريين

والاستفادة من ميزانية الجزائر ورفع باقتصادهم، من خلال النداءات والاحتجاجات والعرائض المرفوعة.

- كما كانت ردود الفعل الجزائرية ألا وهي الثورات والانتفاضات الشعبية الثائرة ضد النظام الضريبي المرهق في حق الجزائريين، على سبيل المثال كثورة أولاد سيدي الشيخ 1864م، ثورة المقراني 1871م التي كان سببها الضرائب المجحفة ومصادرة الأراضي.
- اتبعت إدارة الاحتلال هذا النوع من السياسة التي تؤكد وتهدف إلى خدمة الكولون ومصالحهم وإرغام الجزائريين على دفع الضرائب الباهضة.

الملاحـــق

الملحق رقم 1

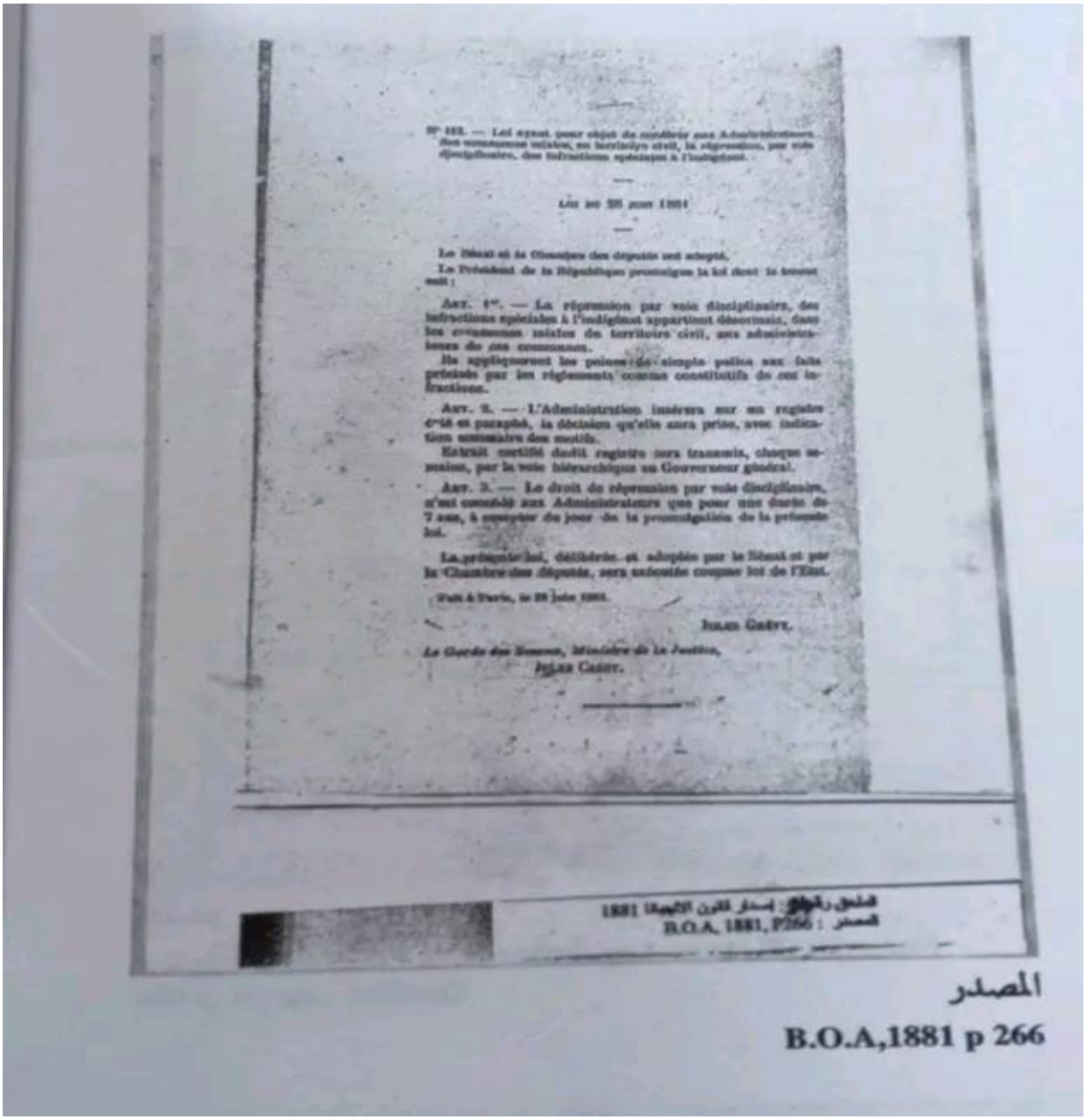

N° 111. — Loi ayant pour objet de soustraire aux Administrateurs des communes mixtes, en territoire civil, la répression, par voie disciplinaire, des infractions spéciales à l'indigénat.

Loi du 28 juin 1881

Le Sénat et la Chambre des députés ont adopté,

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

ART. 1er. — La répression par voie disciplinaire, des infractions spéciales à l'indigénat appartient désormais, dans les communes mixtes du territoire civil, aux administrateurs de ces communes.

Ils appliqueront les peines de simple police aux faits prévus par les règlements comme constitutifs de ces infractions.

ART. 2. — L'Administration inscrira sur un registre coté et paraphé, la décision qu'elle aura prise, avec indication sommaire des motifs.

Extrait certifié dudit registre sera transmis, chaque semaine, par la voie hiérarchique au Gouverneur général.

ART. 3. — Le droit de répression par voie disciplinaire, n'est conféré aux Administrateurs que pour une durée de 7 ans, à compter du jour de la promulgation de la présente loi.

La présente loi, délibérée et adoptée par le Sénat et par la Chambre des députés, sera exécutée comme loi de l'Etat.

Fait à Paris, le 28 juin 1881.

JULES GRÉVY.

Le Garde des Sceaux, Ministre de la Justice,
JULES CAZOT.

المصدر
B.O.A,1881 p 266

تطبيقات قانون ماريني 1873م[1].

[1] محمد بليل،المرجع السابق، ص 439.

الملحق رقم2

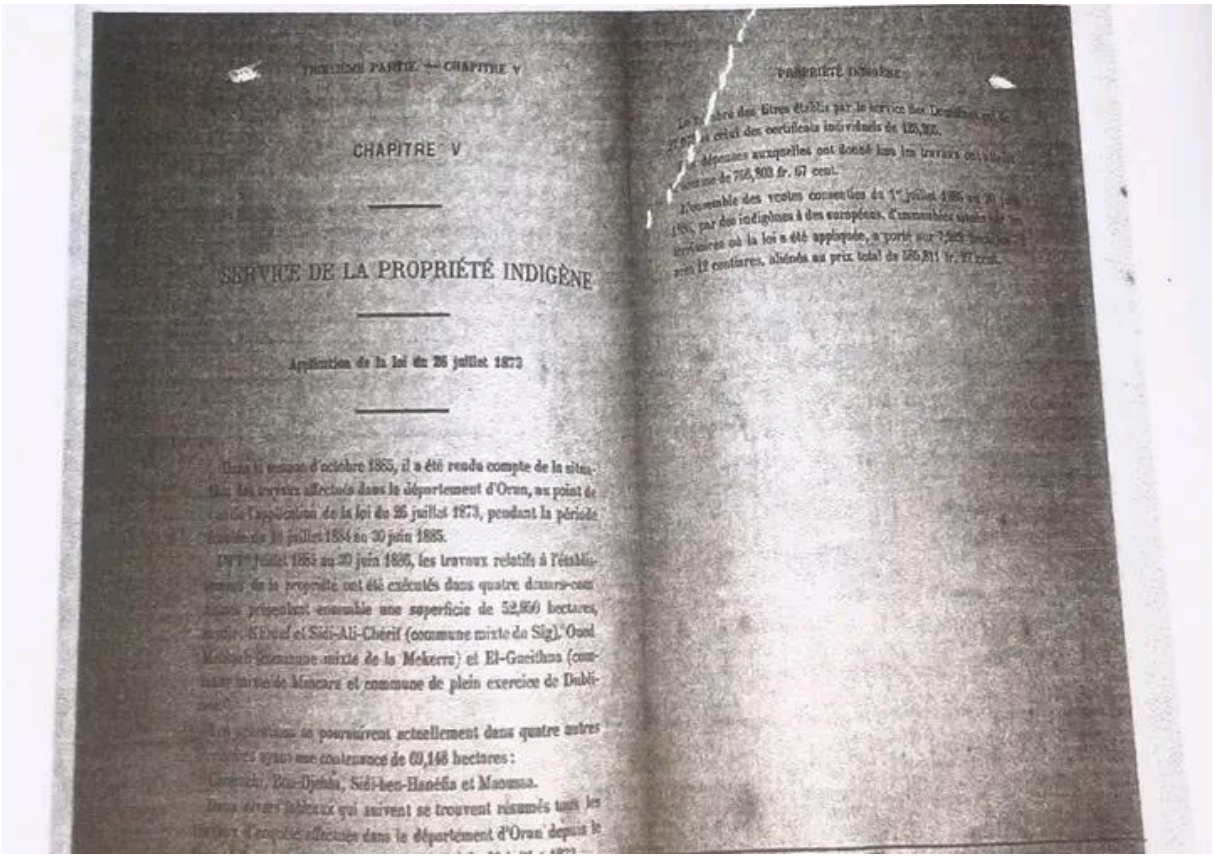

CHAPITRE V

SERVICE DE LA PROPRIÉTÉ INDIGÈNE

Application de la loi du 26 juillet 1873

إصدار قانون الانديجينا 1881[2].

[2] محمد بليل، المرجع السابق، ص446.

الملحق رقم 3

... ولو قيل ان العرب لا حقوق لهم فى ملك اراضيهم ، وان سلطانهم فيما مضى من الزمان هو مالك الاراضي واننا ورثنا منه ملكها بمجرد امر الفتح نقول كيف يمكن للدولة الفرنساوية استعمال بعض قواعد قديمة وواهية اساسها كبير الترك ان ذلك محال ، ولو كان قصد الدولة الجاز هذا الامر المكروه وجب عليها ان تطرد العرب كلهم من اوطانهم وتشردهم فى الصحراء كما وقع للاجيال المتوحشة من بلاد امريقة الشمالية حين دخلها بعض امم النصارى فى القرون الماضية ، شردوهم من البلاد المعمورة الى المفاوز والقفار لكن ذلك مذموم عندنا ومخالف للانسانية وغير ممكن فى زماننا . فنطلب الآن الوسايل لاصلاح خاطر العرب وامالة قلوبهم الينا لانهم جنس زينتهم العقل والهمة العلية والشجاعة والمهارة فى بعض امور الفلاحة . وقد علمنا ان قانون من قوانين شرعنا مورخ سنة 1851 يتضمن اقرار حقوق العرب فى املاكهم وحقوق الانتفاع التي كانت لهم زمان الفتح ، لكن هذه الحقوق فيها اشتباه لقلة العناية بتقييدها ، والآن يلزم علينا الخروج من هذا الحال المشكل الذي يحير فيه عقل اللبيب . ونبدأ بالنظر فى اوطان الاعراش وحدودها ثم نقسم كل وطن اقساما بين الدواير حتى يمكن للدولة فيما بعد تمريد الاملاك وتعيينها لاصحابها شخصا شخصا مالكة فيه طريق التيقظ والاحتياط ، ثم عند اقرار العرب فى املاكهم اقرارا مطلقا ثابتا يسهل لهم التصرف فيها كما يشاءون فتكثر حينئذ المعاملات بينهم وبين النصارى وتزيد يوما يوما ان شاء الله وذلك اهم من القمر فى تاليف قلوب العرب واصلاح نفوسهم بقبول عوايدنا وعمراننا ثم ان بلاد الجزاير مساحتها واسعة جدا والمحصولات التي يمكن استخراجها منها كثيرة . فللانسان فيها ما يكفي حاجته يجد بها مسرحا لعمله ومحلا لمهارته على قدر طبيعته وعوايده وحاجاته . اما العرب فلهم تربية الخيل والانعام مع الاشتغال بما سهل من امر الحراثة . واما النصارى المميزين بالفهم والنشاط فى العمل فلهم جلب المنافع من الغياب والمعادن وتنوير المياه والغدران وحفر القناوات والاخذ بالاسباب الجديدة المتحسنة فى اصلاح مر الفلاحة وانشاء المصانع والمعامل الدالة على ترقى الحراثة أو مصاحبة لها واما الدولة فلها النظر والعمل فى المصالح العامة وتاديب النفوس بتعليم العلوم وتكثير خير العباد باحداث كل ما يتعلق بنفعهم من فتح الطرق وغير ذلك ، وتعطيل القوانين الواهية المتشابهة التي فايدتها غير ظاهرة فيجوز للناس كلهم التصرف الكامل فى معاملاتهم ، وعلى الدولة ايضا موافقة سعي الجماعات التي يعتمدها اصحاب الاموال بقصد انتشار فوايد التجارة والحراثة ويلزمها منذ الآن الامتناع من التدبير بنفسها فى تعمير البلاد باقامة القرى الجديدة واصراف ما لها فى جلب السكان اليها من وراء البحر تخلص بذلك من حاجة النظر فى حال الساكنين الذين انعمت عليهم بقطع ارض وليس لهم حرفة يكسبون بها معاشهم . ومما ذكرنا تفهم يا محبنا المرشال مقصودنا فى شان الجزاير وتوضح لك الطريق التي عزمت على سلوكها لان تلك البلاد لا يليق بها اسم فولونية يعني ماوى لبعض امم من جنسنا بل هي مملكة عربية واهلها على سواء مع الفرانساويين وتحت ظل دولتنا المنصورة ، لاني امبراطور العرب وامبراطور الفرانساويين معا ... (1)

رسالة نابليون الثالث إلى حاكم الجزائر العام بيليسي بتاريخ6 فيفري 1863[3].

[3] عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص ص 162، 161.

الملحق رقم4

الأرض	ولاية وهران	ولاية الجزائر	ولاية قسنطينة
المدنية	- الزكاة	- الزكاة	- الزكاة
	- العشر	- العشر	- العشر
	- //	- العشر	- الحكر
	- //	- لزمة القبائل الكبرى	- الحكر
	- //	- // // //	- اللزمة الثابتة
	- //	- // // //	- اللزمة البيتية
	- //	- // // //	- لزمة النخيل
العسكرية	- الزكاة	- الزكاة	- الزكاة
	- العشر	- العشر	- العشر
	- //	- العشر	- الحكر
	- اللزمة الثابتة	- اللزمة الثابتة	- اللزمة الثابتة
	- اللزمة الثابتة	- لزمة النخيل	- لزمة النخيل

قائمة الضرائب العربية[4].

[4]عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 126.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية

أ- المصادر

1- المدني أحمد توفيق، "**كتاب الجزائر**"، ط2، دار المعارف، البليدة، الجزائر.

2- بن العقون عبد الرحمان بن إبراهيم، "**الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر(الفترة الأولى1920-1936)**"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

3- بن حيليس شريف، "**الجزائر فرنسية كما يراها أحد الأهالي**"، ترجمة: عبد الله حمادي وأخرون، ط1، دار بهاء الجزائر، 2003.

4- عباس فرحات، "**ليل الاستعمار**"، ترجمة: أبو بكر رحال، ANEP ، الجزائر، 2005.

ب- المراجع

1- أجيرون شارل رونير، "**تاريخ الجزائر المعاصر**"، ترجمة: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، باريس.

2- أجيرون شارل رونير، "**الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919**، ج1، ترجمة: محمد حاج مسعود علي بالغري، دار الرائد للكتاب، الجزائر 2007.

3- العبيدة علي، "**صفحات من تاريخ الجزائر**"، ج2، د ط، الجزائر، 2020.

4- العقاد صلاح، "**الجزائر المعاصرة**"، د ط، د م، 1963-1964.

5- السيد عطية عبد الواحد، "**دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية**" ، دار النهضة العربية، مصر، 1993.

6- بلاح بشير، "**تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1889)**"، ج1، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

7- بلاح بشير، "**كرولونوجيا الجزائر من 1830-2000**"، وزارة الثقافة، د ط، الجزائر.

8- بوحوش عمار، "**التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**"، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

9- بوعزيز يحيى، "**سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

10- بن أشنهو عبد اللطيف، " **تكوين التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962**"، ترجمة: عبد الرحمان شهادة، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 1970.

11- بن خليف عبد الوهاب، "**الوجيز في تاريخ الجزائر من بداية الاحتلال الفرنسي إلى غاية مجازر 8ماي 1945**"، تقديم سليم كلالة، ط1 ، دار بني مزعة، الجزائر، 2005.

12- بن داهة عدة، "**الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان فترة الاحتلال الفرنسي بالجزائر**"، ج1، طبعة خاصة بدار الحكمة، الجزائر، 1997.

13- بوضرساية بوعزة، "**سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830-1930) وانعكاساتها على المغرب**"، دار الحكمة، الجزائر، 2010.

14- بليل محمد، "**تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين (1830-1914)**"، د ط، وزارة الثقافة، الجزائر، د س.

15- بطاش علي، " **الاستعمار الفرنسي في الجزائر(1830-1900)**"، د د، د ط، 2012.

16- بوحمودة بوعلام، "**الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 ومعالمها الأساسية**"، دار العمان للنشر، د م، 2012.

17- حامد عبد المجي نزار، "**المالية العامة**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.

18- عبد النور خيثر، "**منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**"، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2007.

19- زوزو عبد الحميد، "**نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر 1830-1900**"، م و ك، الجزائر ،2010.

20- زوزو عبد الحميد، "**الأوراس إبان فترة الاحتلال الفرنسي**"، ج1، دار هومة، د ط، الجزائر، 2009.

21- زوزو عبد الحميد، "**الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1814-1939 نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب**"، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر.

22- زروق نادية، "**سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر 1870-1900**"، دار هومة، الجزائر، 2014.

23- سعد الله أبو قاسم، "**الحركة الوطنية الجزائرية 1800-1900**"، ج1، ط1، دار الغرب الاسلامي، 1992.

24- سعد الله أبو قاسم، "**الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930**"، ج1، ط 4، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992.

25- سعد الله أبو قاسم، "**الحركة الوطنية الجزائرية 1930_1945**"، ج4، ط1، دار الغرب الاسلامي، 1992.

26- سعد الله أبو قاسم ، "**خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير (1830-1962)**"، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2007.

27- سيدي صالح حياة، "**اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871_1965**"، دار الهدى، الجزائر، 2012.

28- سعيدوني نصر الدين، "**الجزائر منطلقات وأفاق**"، دار المعرفة، الجزائر، 2008.

29- عمورة عمار، "**الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ الى سنة 1962**"، ج 1، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

30- عناد صالح، "**المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1930**"، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 1993.

31- عباد صالح، "**الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930**"، ديوان المطبوعات

الجامعية، قسنطينة، 1991.

32- عميراوي حميدة واخرون، " **اثار السياسة الاستعمارية الاستيطانية في المجتمع 1830-1954**"،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954"، الجزائر، 2007.

33- عدي هواري، "**الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960**"، ترجمة: جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت، لبنان، 1953.

34- غربي الغالي وأخرون، "**العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد**"، سلسلة المشاريع والبحث و منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، دار هومة، الجزائر، 2007.

35- فركوس صالح، "**إدارة المكاتب العربية الاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد** 1844-1871" القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، دس .

36- فركوس صالح، " **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين الى خروج الفرنسيين(824ق م- 1962)**"، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2008.

37- قداش محفوظ، " **جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر (1830-1954)**"، ترجمة : محمد المعراجي، منشورات ANEP

38- قنون جمال، "**نصوص قانونية جزائرية في القرن التاسع عشر (1830-1914)**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

39- محمد حربي، "**سنوات المخاض**"، ترجمة: نجيب عباد، ج1، د ط، دد، دس.

40- مياسي إبراهيم، " **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881-1912)**"، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1962.

41- خمقلاتي عبد الله، "**المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1954)**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2013.

42- محمد صفوت العمري هشام، "**اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية**"، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1986.

43- يزن بشير علي، "**ممارسات حقوق الإنسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي**(1830-1962)"، ترجمة: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر.

ثانيا: باللغة الفرنسية

1- Jaules duval, " **l'algérie et les colcemies française paris**", 1877.

2- Joseph boudot, " **Régime financies de l'algérie** " , these pour le doctorat de sciences politiques et économique, université de paris, faculté de droit, imprimerie Berger le crault , 1900.

3- Claud collet, " **les institintions de l'algérie durant la période coloniale (1830-1962)** ", cnrs,paris,opu, alger, 1987.

ج- المجالات

1- العذاري داود عدنان، "**السياسة المالية في العراق بين التجاهل ومتطلبات الإصلاح**"، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد. العدد2.

2- بلال نور الدين، "**المرسوم المشيخي 22 افريل 1863 في الجزائر والمواقف المختلفة منه**"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد1، 2017.

3- بوحوص شهيناز، "**القوانين الاستثنائية الفرنسية في الجزائر (1830-1880)**"، مجلة أفاق فكرية، المجلد1، العدد2، أكتوبر 2022.

4- بورغدة رمضان، " **مصادرة الأراضي والضرائب والغرامات فأثرها على المجتمع الجزائري خلال النصف الثاني من القرن 19، تاريخ الجزائر**"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، المجلد2، العدد2، جامعة20 أوت سكيكدة، 2008.

5- بن موسى حمادي، "**الضرائب والغرامات في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر (1850-1900)**"، مجلة الحقيقة، العدد 36، جامعة أدرار.

6- بودلاعة رياض، "**السياسة المالية الفرنسية في الجزائر (1830-1870)**"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد2، أكتوبر 2022.

7- بوركبة علي، بوقشور محمد الصالح، " **المؤسسات المالية ودورها في إرساء دعائمالفكر الاقتصادي الزراعي بالجزائر 1830-1930**"، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد11، العدد2، سبتمبر 2020.

8- قيرش محمد، "**استمرار تسلط الضرائب العربية على قبائل عمالة وهران (1830-1918)**"، مجلة العصور الجديدة، مجلة محكمة صنف، المجلد10، العدد1، 1مارس 1441هـ/2022.

9- حجازي مصطفى، "**المسألة الغابية في الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية منطقة سيدي بلعباس نموذجا** "، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع و التاريخ، العدد 8، ديسمبر 2013.

10- سراج عاطف، " **قوانين الغابات الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على سكان الريف قانون جويلية 1874 نموذجا**"، مجلة دراسات وأبحاث ، مجلد12، العدد1، جانفي 2022.

11- صحراوي عبد القادر، "**مقاومة المقراني والحداد من خلال كتاب لوين رين louis rinnفي ضوء المجلة الافريقية**"، مجلة الحوار المتوسطي، العدد11، 12مارس 2016.

12- عباس حورية، " **الشركات الرأسمالية والمصارف الفرنسية في الجزائر وتأثيرها على توسيع دائرة العقار (1852-1870)**"، مجلة التاريخ المتوسطي، العدد 1، جوان 2022.

13- قانون حياة، "**الاستيطان الفرنسي و مصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر**"، مجلة الحوار المتوسطي، العدد43.

14- لمام موسى، "**التشريعات الاستعمارية في قطاع الغابات وأثرها على السكان المحليين الجزائريين (1833-1903)**"، مجلة القرطاس، العدد5، جوان، 2007.

15- مزهورة صالحي، "**طبيعة النظام الضريبي للحكومة العامة الجزائرية 1845-1900**"،

مجلة البحوث التاريخية، المجلد 6، العدد1، جوان 2022.

د- الرسائل الجامعية

1- بوري محي الدين، "**دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر مابين 2000_2010**"، أطروحة دكتوراه، جامعة سيدي بلعباس، 2017، 2018.

2- حيمر صالح، "**السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830-1962)**"، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ والأثار ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013_2014.

3- حزوبي وهيبة، "**تطور الجهاز المصرفي ومعوقات البنوك خاصة في الجزائر**"، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005.

4- درواسي مسعود، "**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين 2000-2010**"، أطروحة دكتوراه، جامعة سيدي بلعباس، 2017-2018.

5- سالكي سعاد، "**دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة** بعض **الدول المغرب العربي**"، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، 2010-2011.

6- سعداوي ليلى، " **البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر ودورها في إرساء المشروع الاستعماري الفرنسي 1849-1962**"، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2019.

7- زواجنة عبد الحكيم، "**السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930**"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الانسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2013 -2014.

8- طعبة حورية، "**السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1830-1954**"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإنسانية، جامعة دراية، الجزائر، 2019-2020.

9- عبد الرحمان، " **العمال الزراعيون والأزمة الاستعمارية في عمالة وهران 1880-1954**"، أطروحة دكتوراه ، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2018.

10- مساك فاطمة الزهراء، "**قطاع الغابات في الجزائر وسياسة الادارة الاستعمارية**

(1870-1930)"، مذكرة ماستر، قسم العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة حمة لخضر، الوادي، 2017-2018.

د-الملتقيات

1- بن داود نصر الدين، " **أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962**"، طبعة خاصة من وزارة المجاهدين المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2008.

2- الهادي حقي محمد صلاح، " **صورة الجزائري من خلال قانون 1871، تكرار لتجربة رومانية فاشلة،** أعمال الملتقى الأول حول التطور التاريخي لصورة الجزائر في الخطاب الكولونيالي، دد ، دس.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان	
الإهداء الأول	
الإهداء الثاني	
قائمة المختصرات	
مقدمـــــة	**أ- د**
الفصل الأول: السياسة المالية في الجزائر (1830- 1870)	**06**
المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية	07
المبحث الثاني: تأسيس النظام المالي الفرنسي في الجزائر 1830-1870	10
المبحث الثالث: مراحل السياسة المالية في الجزائر من 1830-1870	13
المبحث الرابع: أهم المؤسسات المالية الفرنسية في الجزائر	17
الفصل الثاني: السياسة المالية في الجزائر خلال الحكم المدني (1870- 1914)	**23**
المبحث الأول: أهم التشريعات المالية من خلال الفترة 1870-1914	24
المبحث الثاني: اللجان البرلمانية والسياسة المالية	28
المبحث الثالث: المندوبيات المالية ودورها في النظام المالي	31
المبحث الرابع: تطور المؤسسات المالية الفرنسية من 1870-1914	35
الفصل الثالث: السياسة الضريبية الفرنسية في الجزائر 1870-1914	**43**
المبحث الأول: طبيعة النظام الضريبي في الجزائر خلال الفترة (1830- 1870)	44
المبحث الثاني: تطور السياسة الضريبة خلال فترة الحكم المدني (1870-1914)	49
المبحث الثالث: موقف الجزائريين من النظام الضريبي الفرنسي	69

الفصل الرابع: آثار وانعكاسات السياسة المالية والضريبية الفرنسية في الجزائر 1870- 1914	**76**
المبحث الأول: آثارها وانعكاسها على المجتمع الكولونيالي(المستوطنون)	77
المبحث الثاني: آثارها وانعكاساتها على المجتمع الجزائري(الجزائريون)	80
خاتمـــــــة	93
الملاحـــــق	97
قائمة المراجع	102
الملخص	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول 1	يمثل ضريبة العشور في مقاطعة قسنطينة 1892-1897	51
الجدول 2	ترتيب المحارث لضريبة العشور التي تم تصنيفها إلى 5 أنواع حسب طبيعة محصول مقاطعة الجزائر	51
الجدول 3	ترتيب المحارث لضريبة العشور التي تم تصنيفها إلى 5 أنواع حسب طبيعة محصول مقاطعة وهران	52
الجدول 4	يمثل الضرائب العربية في العمالات الثلاث	55

الملخص:

السياسة المالية التي طبقت في الجزائر وإخضاعها للفئة الكولونية وأهم المراحل التي مرّت بها السياسة المالية في الجزائر والتعريف بمختلف المؤسسات والمندوبيات التي أقيمت في الجزائر، وإبراز الطابع العنصري لهذه السياسة التي جاءت لخدمة الفئة الكولونية على حساب المجتمع الجزائري وإرهاقه بالضرائب والغرامات المالية، لكن هذه السياسات كان لها أثر واضح على سواء على المجتمع الجزائري أو المجتمع الكولوني.

Summary :

The French Financial Policy That was applied in Algeria and subjecting it to the colonial class, and the most important stages that the financial policy went through in Algeria, intoducing the various institutions and delegates that were established in Algeria, and highlighting the racist nature of this policy, which came to serve the colonial class at the expense of Algerian society and burdened it with taxes and financial fines but these policies had a clear impact on Algerian society or colonial society.